رسالة النور
نوفمبر 2023
593

- التعليم وبناء الجمهورية الجديدة
- "التعلم الذاتي" .. مستقبل التعليم وسط متغيرات العصر
- التعليم والبحث العلمي من أجل المستقبل

ملف العدد

- مستقبل التعليم الجامعي ما بعد الذكاء الاصطناعي

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي: إيزيس عطية

تحرير ومراجعة لغوية: جرجس صبحي

العدد
593

التعليم
وبناء الجمهورية الجديدة 3

التعليم.. بناء الوعي وتشكيل الهوية 16

التعليم الفني والاهتمام اللائق 5

المجتمع المدني
والمساهمة في تطوير التعليم 18

ثروة بشرية مفقودة.. التعليم الفني والمهن الجديدة 6

«أمكنة في الظل» 20

المستقبل لمن يملك مهارات التواصل
والقدرة على التكيف مع التغيير 12

التفكير الإيجابي ودوره
في حل مشكلة الضغط العصبي (١) 22

التعليم

وبناء الجمهورية الجديدة

بقلم

رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

لعل أهم ما يميز دولة ما بعد ٣٠ يونيو هو أنها تسعى بخطى ثابتة وجهود واضحة إلى تطوير المجتمع المصري، في مختلف المجالات وكافة القطاعات، وفي القلب منها عملية تطوير التعليم التي تحتل مكانة بارزة ومتقدمة ضمن أولوياتها، فالتعليم هو المسؤول الأول والرئيس عن بناء الشخصية المصرية، التي تحافظ على هويتها الوطنية، لكنها في الوقت ذاته تنفتح أيضًا على العالم، في عملية تفاعل إيجابي وبنّاء، لأن التعليم يبني المجتمعات ويساعد على تطويرها، وهو يُعد قادة مؤهلين ومدربين لمجالات العمل المختلفة.

والتعليم يسهم في تحرير الإنسان من الجهل والخرافة والتطرف، كما يسعى إلى تمكين الإنسان من كسر دائرة الفقر والمرض، وحثه على التفكير العلمى في حل مختلف المشكلات وتجاوز الصعوبات والتحديات، بالإضافة إلى تحفيز التفكير النقدي لديه، والتخطيط للمستقبل بشكل علمي ودقيق.

ومن هنا فإن التعليم في رأيي قضية وجود، لتنشئة أجيال جديدة تستطيع أن تواجه سلبيات المجتمع، ومنها الكسل والتواكل والعزلة، فضلًا عن ممارسات الكراهية والتمييز والتنمر وغيرها من آفات فكرية وسلوكية، حتى تتبنى بدلًا منها قيم العمل والتعاون والسلم المجتمعى وقبول الآخر والتسامح، والتحلي بالأخلاق الرفيعة والقيم الإنسانية السامية، مما ينتج لنا مجتمعًا سويًا متعاونًا، يعمل كل من فيه على أرضية مشتركة.

هذه التطلعات وغيرها تتطلب تعاون وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا الجهات الأخرى المختصة، سواء الحكومية أو غير الحكومية، على التعاون الجاد والمثمر والهادف فى بناء أجيال جديدة واعدة لخدمة هذا الوطن. إذ على الرغم من أن هناك جهودًا ضخمة تُبذل في مجال التعليم، فلا بد من الاستمرار في عملية تطوير التعليم بكافة مكوناته حيث المناهج والأنشطة وإعداد المعلمين المدربين والمديرين الأكفاء والبيئة التعليمية.

ولعلي أؤكد هنا ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني، الزراعي والصناعي والتجاري والسياحي، لزيادة الإنتاج والتحول من النمط الاستهلاكي إلى النمط الإنتاجي، والانتقال من الاستيراد إلى التصدير، ما يزيد الدخل القومي ويجعلنا نتخلص من مشكلات الفقر والبطالة. أيضًا الاهتمام بالبحث العلمي، وبالأخص البحوث التطبيقية للاستفادة منها في مجالات الاقتصاد المتنوعة، إلى جانب الاستفادة من تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، مثلما تستفيد منه المجالات الاقتصادية.

هنا يكون التعليم بصدق أحد الشركاء الأساسيين في بناء الجمهورية الجديدة، التي نتطلع لها ونعمل جميعًا من أجلها.

التعليم
والبحث العلمي من أجل المستقبل

يُمثل التعليم أحد مؤسسات الدولة، المسؤولة بشكل كبير عن تشكيل منظومة القيم السائدة في المجتمع والحاكمة فيه، وهو لذلك يظل ملفًا كبيرًا أمام أية حكومة تتولى أمور البلاد وتسعى للنهضة والتطوير. ومع بداية الموسم الدراسي من كل عام، تزداد مناقشة الكثير من هموم التعليم وقضاياه، كما تبرز على الساحة الكثير من الأفكار والمقترحات التي تستهدف نهضة العملية التعليمية، بحضور كافة أطرافها التي تشمل المدرسين والطلاب والمناهج الدراسية ومقرراتها والأنشطة المدرسية وبيئتها الحاضنة، إلى جانب أولياء الأمور.

في هذا الإطار يأتي هذا الملف، الذي يلقي الضوء على أهمية التعليم الفني لتلبية احتياجات سوق العمل، والتعليم الجامعي ما بعد الذكاء الاصطناعي، والقدرة على التعلم الذاتي. كما يناقش الملف بعض مشكلات البحث العلمي، ودور المدارس والجامعات في بناء الشخصية، ودور المجتمع المدني في المساهمة بتطوير التعليم. وينشر حوارًا مع المفكر والخبير التربوي الدكتور حسام البدراوي.

إعـــداد:

أحمد مصطفى علي، أمنية فوزي، أميرة عبد الفتاح، كريستينا عادل، محمد بربر، محمد وائل

تحرير:

د. رامي عطا

التعليم الفني والاهتمام اللائق

د. رامي عطا صديق

من بين الأفكار والمقترحات الخاصة بتطوير التعليم تبرز الدعوة إلى الاهتمام بالتعليم الفني، الزراعي والصناعي والتجاري والفندقي، وهو يتنوع بين مدارس السنوات الثلاث ومدارس السنوات الخمس، بتخصصات كثيرة ومتشعبة، ويبدو أن مسألة الاهتمام بالتعليم الفني قضية قديمة ناقشتها الصحف منذ سنوات بعيدة، وهي تتجدد بين الحين والآخر، حيث يدعو الكثيرون إلى وجوب اقتران التعليم النظري بالتعليم العملي، ومن جانب آخر التركيز على أهمية التعليم الفني بأنواعه المختلفة، إعمالًا بمبدأ "يجب ألا يعيش الطالب ليتعلم وإنما يتعلم ليعيش"، وأن التعليم الفني يمنح الطلاب ثقة كبيرة ودرجة عالية في الاعتماد على النفس وإمكانية البدء في تنفيذ مشروعات صغيرة عقب التخرج، دون انتظار وظيفة حكومية، ما يعد الطلاب لمواجهة معترك الحياة وتحقيق الذات.

مصر دولة زراعية صناعية تجارية، ما يوجب علينا استثمار هذه المزايا في تجويد نوعية التعليم، حتى يناسب احتياجات المجتمع، ومواجهة الكثير من المشكلات مثل مشكلة البطالة، وهي مشكلة اقتصادية- اجتماعية معقدة، ترتبط بزيادة عدد الخريجين- بالأخص في الكليات النظرية- عن حاجة سوق العمل، فضلًا عن مشكلات أخرى مثل قلة الإنتاج وشيوع نمط الاستهلاك بين المواطنين، وبالتالي انخفاض التصدير وازدياد الاستيراد.

لقد أصبح الاهتمام بالتعليم الفني (العملي) ضرورة واحتياجًا أساسيًا، الأمر الذي عبرت عنه المادة ٢٠ من دستور سنة ٢٠١٤م التي تنص على أنه "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

ويتطلب الأمر مجموعة من الخطوات والجهود، منها: تطوير مناهج التعليم الفني وبرامجه التعليمية بما يناسب مصر القرن الحادي والعشرين؛ الإعداد الجيد للمدرسين وتوفير الاحتياجات والإمكانيات المطلوبة من عِدد وآلات وخامات وورش ومعامل؛ توعية طلاب المدارس منذ المرحلة الابتدائية بأهمية هذا النوع من التعليم، عبر المناهج والأنشطة المختلفة التي تبين أهمية كل مِهنة وحِرفة، وكيف أنه لا غنى عن الفنيين في مختلف المجالات والقطاعات؛ عقد بروتوكولات تعاون بين مدارس التعليم الفني ومؤسسات المجتمع، الحكومية وغيرها، في إطار مشاركتها المجتمعية، لتدريب الطلاب خلال فترة الصيف نظير مكافآت تتناسب ومشاركتهم في العملية الإنتاجية، ما يساهم في ترسيخ مبدأ التلمذة الذي يتولى فيه "الأسطى" تدريب وتأهيل مجموعة من "الصبية" يتعلمون المهنة على يديه؛ الاستفادة من الدول المتقدمة في هذا النوع من التعليم عبر التعاون المشترك وتبادل الخبرات.

وأن تتحول المدارس الزراعية والصناعية والتجارية والفندقية إلى مدارس إنتاجية، لها منافذ بيع ومعارض دورية، ما يُعد خدمة للمجتمع، ومجالًا خصبًا للعمل أمام المدرسين والطلاب، يزيد من كفاءة الدارسين وفاعليتهم في المجتمع؛ حث الجهات المانحة للقروض، مثل البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال توفير المنح والقروض والتدريب على إعداد دراسات الجدوى وإجراءات التقييم والتقويم...، على تبني خريجي تلك المدارس، ومساعدة الجادين منهم في تنفيذ مشروعات صغيرة؛ تصحيح الصورة الذهنية عن التعليم الفني، وأنه ليس تعليمًا يخص الفقراء وحدهم أو الفاشلين من أبناء المجتمع، حيث يفضل البعض التعليم العالي النظري بغية الحصول على شهادة عالية بغض النظر عن جدواها وفائدتها للدارس والمجتمع، وهنا يأتي دور الإعلام في توضيح حقيقة التعليم الفني عند الجمهور وأولياء الأمور منهم، وترغيب الطلاب فيه، بالتركيز على احتياجات البلاد ودوره في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتأكيد أن العمل الشريف ليس عارًا بل مدعاة للفخر.

ثروة بشرية مفقودة...

التعليم الفني والمهن الجديدة

تتزايد حاجتنا لتطوير التعليم الفني لمسايرة مهن العصر والمستقبل، خصوصًا في ظل ما يعانيه خريجوه من بطالة، وما تعانيه البلاد من افتقاد للاستثمارات المطلوبة والحث عليها، فضلًا عما يمكن أن يحدثه رأس المال البشري من تغيير اقتصادي واجتماعي..

تقرير: أحمد مصطفى علي

التعليم الفني والمِهَن

رغم أن نسبة الملتحقين بالتعليم الفني في مصر تقارب الدول المتقدمة، بمتوسط الـ ٦٠٪، بما يلائم تعداد العمالة الماهرة المطلوبة لقوة العمل التي تبلغ ٦١٪ وفق الدراسات، لكن الإشكالية في الكيفية التي يتم بها إعدادهم وتأهيلهم لسد هذه الحاجة، لأن من بين ١٦٠٠ مدرسة فنية في المحافظات المصرية، نجد أن أكثر من ٩٠٪ من المدارس هي للتعليم الصناعي والتجاري والزراعي بتخصصاته التقليدية، بينما هناك ٤١ مدرسة خاصة و٤٠ مدرسة متقدمة ومنها ما كان يعرف بمبارك كول التي تراجع مستواها كثيرًا.

جهود لم تستكمل

يحدث ذلك رغم أن مصر كانت لها بدايات مبكرة وقوية في وصف المهن وممارستها. وهناك جهود معاصرة لكنها محدودة ولم تستكمل، مثل تجارب الحكومات المصرية بالتعاون مع الدول الأوروبية، التي بدأت مطلع التسعينيات بمشروع مبارك كول بالتعاون مع ألمانيا، وتلاها في مطلع الألفية مشروع المدارس الملتحقة بالمصانع، ثم البرنامج القومي لإصلاح التدريب الفني والمهني.

جاءت فكرة مبارك كول عقب زيارة الرئيس الأسبق مبارك لألمانيا ١٩٩١م، والرغبة باحتذاء النموذج الألماني للتعليم المزدوج، بأن يقضي الطالب يومين بالمدرسة و٤ أيام داخل المصنع يمنح عنها مكافأة، يعقبها تعيينهم بالمصانع، وطبقت الفكرة بنجاح، في عام ١٩٩٥م بالتعاون مع المستثمرين بالعاشر من رمضان و٦ أكتوبر والسادات وبرج العرب ومدن بورسعيد وجرجا والحوامدية وقوص والفيوم والمحلة الكبرى، لتأهيل الطلاب على مهن تحتاجها تلك المناطق، وتنامت لتصل إلى ٣٠ تخصصًا، كإصلاح وصيانة المعدات الثقيلة، والتمريض، والصناعات التكاملية والسكر، والصادرات البستانية، والخدمات البحرية والموانئ والسكرتارية باللغة الإنجليزية.

بدأ المشروع بتعداد ٢٤٥٠ طالبًا عام ١٩٩٨م، وتنامى ليصل إلى ١٨١ ألف طالب بالعام ٢٠٠٧م، ثم انتكس تدريجيًا ليصل مؤخرًا إلى ٦٠ ألف طالب، مع ضعف التمويل وإغلاق الكثير من الفصول، وإهمال تحديث التخصصات المطلوبة للمصانع، وتجاهل المصانع للتدريب والتعيين والإنفاق، بجانب تجاهل إشراك أصحاب المصانع في المناهج والتدريب.

أما تجربة المدارس الملحقة بالمصانع، فمنها ٧ مدارس أشهرها المقاولون العرب، لإعداد التخصصات المطلوبة للشركات، ولكن لا يوجد بها التخصصات التكنولوجية أو الدقيقة، أما البرنامج القومي لإصلاح التدريب الفني والمهني والذي بدأت مرحلته الأولى ٢٠٠٥ والثانية في ٢٠١٣م، بمبلغ ٦٦ مليون يورو تتحمل نصفها الحكومة المصرية وباقي المبلغ منحة يقدمها الاتحاد الأوربي، بهدف إصلاح المدارس الثانوية الفنية لأجل إيجاد قوى عاملة ماهرة تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية، وجودة منتجاتها، وإذ كان المشروع قام بتطوير ١٠ مدارس وتأسيس بنية تحتية تكنولوجية بها، إلا أن تعداد المدارس والجهود المبذولة لم تؤت ثمارها، نظرًا للتقدم الرهيب في البيئة التكنولوجية العالمية.

مشكلات لم يتم حسمها

يواجه تطور التعليم الفني عقبات كبيرة، منها النظام المؤسسي التقليدي والبيروقراطي أو الروتيني، في مقابل أننا صرنا مطالبين بضم التخصصات الحديثة عامًا بعام، وحذف التخصصات التي انتهت، هذا لن يحدث إلا بتوفير التمويل والكوادر والتجهيزات والآلات اللازمة، وأيضًا تشجيع الاستثمار والمصانع للمشاركة. بجانب علاج الخلل والتوسع في التجارب المتميزة التي لا تتجاوز ٣٪ من تعداد المدارس، بينما ٩٧٪ من المدارس غير قادرة على المنافسة في سوق العمل الحالي والمستقبلي.

كيف يحقق التعليم الفني متطلبات التخصصات الجديدة؟

من خلال: تأهيل المعلمين على التخصصات الجديدة في الخارج والاستعانة بالخبراء الأجانب أو المشرفين بالمصانع الكبرى والحديثة إلى حين توفير كوادر وطنية، كتعلم اللحام تحت الماء، وصيانة آلات الذكاء الاصطناعي وغيرها.

إعداد مهنيين قادرين على إدارة وتشغيل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تلائم احتياجات السوق. وتغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاه الفنيين، سواء باستغلال الموروث والقوانين، أو بنشر رسائل وقيم جديدة باستغلال جميع مؤسسات التنشئة والثقافة والكنائس والمساجد. وربط التعليم المهني بالجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية والمصانع والمستثمرين الجدد بهدف مراعاة التغيير والتطور العلمي والتكنولوجي، والمهن المستحدثة.

إنشاء مدارس عصرية ذكية ورقمية تطبق التعلم بالإبداع والابتكار وعبر الأنشطة والمشاركة لتلبية التخصصات الجديدة للقطاعات التي تتطور باستمرار، مثل: الصناعات الرقمية، والبنوك، التأمين والمال، المواصلات، والاتصالات، والفضاء الجوي، والطاقة النووية والشمسية والرياح، والزراعة الحديثة، التجارة الإلكترونية، والمدارس البحرية المتخصصة كمهن صيد الأسماك وغيرها.

عدم الاكتفاء برفع القدرات والمهارات والتدريب والتعلم المستمر، لكن غرس المعايير الأخلاقية المرتبطة بالأداء كآداب وعلاقات العمل، والعمل الجماعي، والانضباط، وطاعة الرؤساء، والإيمان برؤية المؤسسة، لأن الفني له دور في سمعة الشركة وجودة منتجاتها، سواء بأدائه المخلص أو سلوكه تجاه الآخرين.

إدخال تغييرات جوهرية في المدارس الفنية، إذ لم تعد التخصصات البدائية كأقسام الزراعة، التجارة، النجارة، أعمال البناء، المهن الطبية، فني الأجهزة الطبية، مهن البحار، لكن تفرع منها عشرات التخصصات الدقيقة، فمثلاً سنجد أن التعليم المهني الزراعي صار يضم: (الفنيون المتخصصون بطرق وأساليب الري الحديث، والفنيون المتخصصون بالهندسة الوراثية الزراعية، والفنيون المتخصصون بزراعة الصحراء والجبال..)، ويمكن الاستفادة من التجارب المتميزة دوليًا، ففي تخصص الزراعة ببريطانيا يختار الطالب أحد الفروع (الإدارة القروية، والطب البيطري، المحاصيل المعدلة وراثيا، الأمن الغذائي، التغييرات المناخية..)، وبالولايات المتحدة الأمريكية، تتنوع المدارس والمعاهد الفنية والتخصصات الدقيقة كالتالي:

مهن الزراعة، وتضم تخصصات متنوعة منها: تكنولوجيا نظام رصد الإحداثيات، نظام البيانات الجيوجرافية، إدارة الإنتاج الزراعي، أعمال الزراعة، المزارع السمكية، تكنولوجيا الري، تكنولوجيا البستنة، عمليات مكافحة الآفات، الري بالتنقيط، الإنتاج الحيواني.

المهن الفنية والصناعية: فني الحاسبات الآلية، تكنولوجيا الاتصالات، تكنولوجيا أجهزة التكييف الهوائية، أعمال إصلاح المركبات، تكنولوجيا الإلكترونيات، تكنولوجيا التصنيع، ومعالجة المياه.

مهن الأعمال الإدارية: إدارة الأعمال الحرة الصغيرة، التسويق، البيع، إدارة المشروعات، الأعمال الإدارية، حفظ الدفاتر.

مهن السياحة والفنادق: إدارة المنشآت السياحية، كالفنادق، والمطاعم، وخدمات الطعام، والضيافة، وتنظيم السفريات.

مهن القطاع الصحي: التمريض، وفني المعامل الطبية، وأخصائي التغذية، ومساعدي أطباء الأسنان، وفني البصريات، وفني الإسعاف.

مهن الإعلام: إعادة الطباعة، النسخ، وفني البث الإعلامي.

مهن تكنولوجيا المعلومات: إدارة قواعد البيانات، وتصميم برامج الحاسوب، وشبكات الحاسبات الآلية، والتصميم الجرافيكي، وتصميم المواقع الإلكترونية، وتطوير المواقع الإلكترونية.

التجارب الدولية

الاستفادة من التجارب الدولية التي نجحت في تطوير التعليم المهني لتحقيق نهضتها، بمراعاة المهن والتخصصات الجديدة وتطويرها سنويًا، ومساهمة القطاع البحثي والجامعات والقطاع الخاص، وإنشاء مراكز الجودة وقياس الأثر، وزيادة الاستثمارات والتمويل المخصص للتعليم الفني والتقني.

نجد تعداد طلاب التعليم الفني في ألمانيا بنسبة ٨٠٪ من طلاب الثانوي، ويحصلون على تدريب متقدم بأجر، ويختار الطالب من بين ٣٤٤ مهنة، في مختلف مهن التجارة أو السياحة أو الطبية المساعدة، أو البنوك المساعدة، أو الكترونيات السيارات أو ميكانيكا السيارات وغيرها، ويتاح موقع تعريفي بالمهن ومتطلباتها من الجهد التدريبي، تحت اسم "القائمة الإيجابية".

أما اليابان فتعتمد على نظريات علمية وتحديث متطور للتعليم، ويقوم القطاع الخاص بتمويل ٧٥٪ من برامج التعليم الفني، بينما في كوريا الجنوبية، تتواجد منظومة تشريعية قوية، كقانون تقدم العلم؛ الذي يلزم الحكومة بدعم العلم والتكنولوجيا، وقانون تشجيع التنمية التكنولوجية؛ الذي يقدم حوافز مادية للصناعات الخاصة التي تسهم في التنمية التكنولوجية، وقانون المواصفات التكنولوجية؛ الذي شجع الارتقاء بالمهن في الميادين التكنولوجية، وقانون تشجيع الخدمات الهندسية.

كذلك، ربط التعليم الفني برؤية مصر، كمراعاة المتغيرات والصناعات المزمع تشغيلها، وتلك التي تحد من الاستيراد، كصيانة السيارات الكهربائية أو صناعات الطاقة النظيفة كمحطات الطاقة الشمسية، والصناعات البيئية، بما يخدم تشجيع تدشين هذه الصناعات التي لن تحدث بغير توافر العمالة الفنية الماهرة. ومراعاة إيجاد مدارس مهنية لحماية الحرف التراثية، كجزء من حماية الهوية. وإيجاد مدارس تلائم منطقتها الجغرافية، وإيجاد حوافز للمستثمرين لتنفيذ مشروعاتها، فمثلًا عند إنشاء مدارس بمناطق صحراوية، تتم الاستفادة من الصحراء التي تصلح لمشروعات مواد البناء، كالأسمنت والسيراميك والديكورات بأنواعها، بالإضافة للصناعات المنزلية كالخزف والأواني، وإمكانية استخلاص ثرواتها الباطنية لصناعات المعادن والمياه الجوفية، بجانب إمكانات الاستصلاح الزراعي بالري بالتنقيط عبر المياه الجوفية، وطبعا ليس كل جزء من الصحاري يصلح لكل هذه المشروعات، بل لكل جزء ثراء وتنوع مخالف للآخر وملائم لمشروعات دون غيرها، مما يساهم في توفير آلاف من فرص العمل ومئات المشروعات ويستلزم عشرات التخصصات التعليمية الملاءمة. فمثلًا وضع خريطة لإنشاء مصانع ومدارس تستفيد من الثروات المهملة، وتوطين صناعات جديدة، ورفع قدرتنا على التحول عن تصدير الخامات الأولية زهيدة السعر. مثل: استغلال الرمال ذات الطبيعة الخاصة بالصحراء، كالرمل الأسود أو رمال سيناء التي تصدر بمبالغ بسيطة وتعود في شكل سلع بأسعار فلكية بعشرات أضعاف ثمنها، أو استغلال طمي بحيرة ناصر، وزراعة النباتات الطبية الملاءمة للتصنيع الدوائي محليًا، وإنماء صناعات الثروة المعدنية.

إيجاد خريطة للمهن الجديدة التي تتطلبها التغيرات المناخية أو البيئية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، كمشروعات الطاقة البديلة، والثروات المتجددة، أو حماية البيئة، مثل المهن المرتبطة بـاستغلال طاقة الشمس، والرياح، والبحر.

الفنيون:
"طاقات يمكن استغلالها لمواجهة تحديات المستقبل"

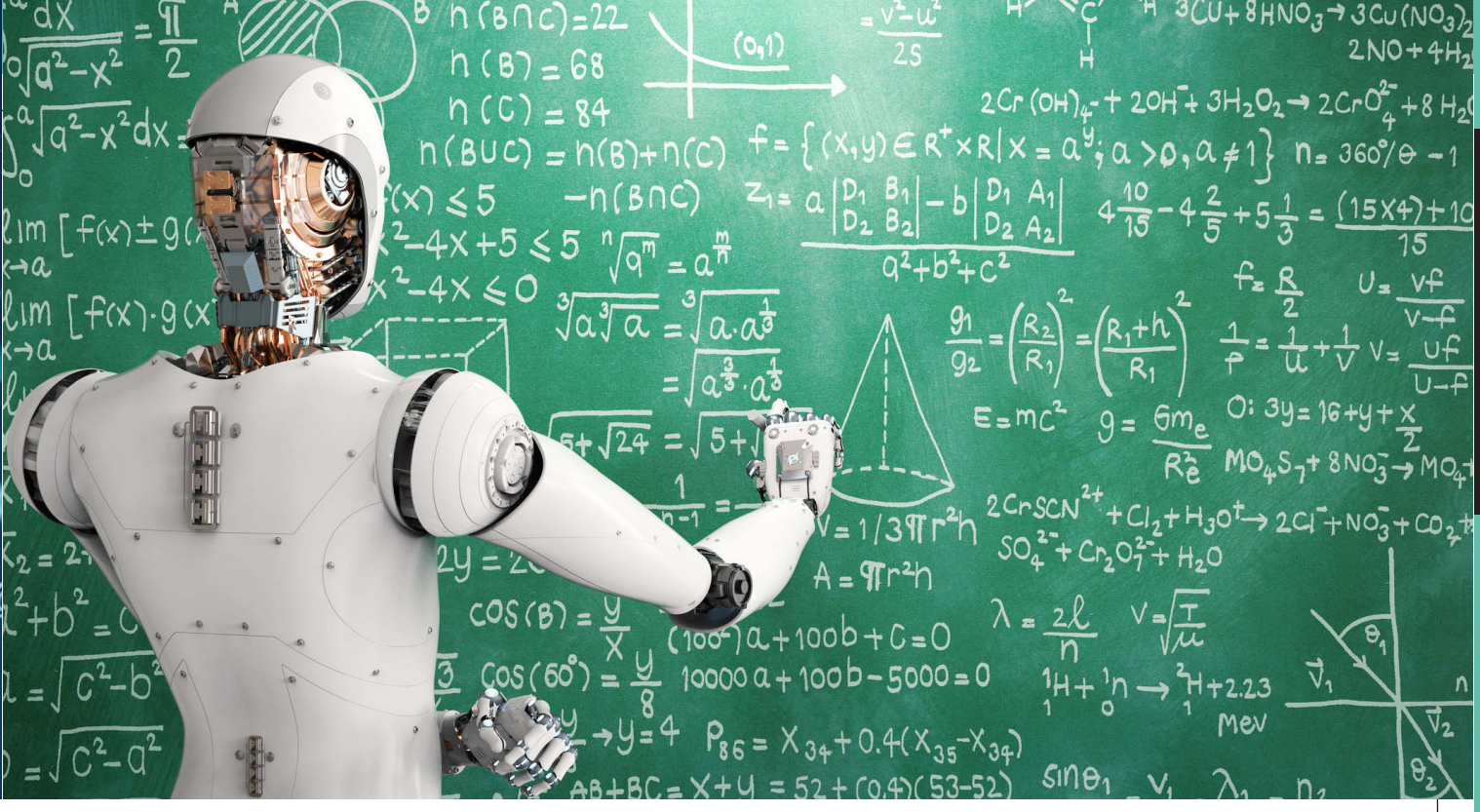

مستقبل التعليم الجامعي
ما بعد الذكاء الاصطناعي

تقرير- كريستينا عادل

يشهد العالم في سنواته الأخيرة ثورة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ فلا مجال يخلو من توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حياتنا، سواء في مجالات الطب أو الهندسة أو التصنيع أو الاستثمار أو علوم الفضاء أو الاتصال أو غيرها من المجالات، مما يضع على عاتق وزارات التعليم والتعليم العالي مسؤوليات لتطوير سياستها ومناهجها لمواكبة مُعطيات الثورة الاصطناعية والذكاء الاصطناعي، وذلك لأن الذكاء الاصطناعي سيكون محرك الازدهار والنمو خلال السنوات القليلة القادمة.

تتعدد مجالات الذكاء الاصطناعي؛ فنجد أنه يساعد ذوي الإعاقة للحصول على الاستقلالية، مثل مساعدة المكفوفين وتمكين ذوي الإعاقة من خلاله قراءة النص بصوت عالٍ، وكذلك التعرف على الأشخاص، كما يمكن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل دعم الفئات المُهمَّشة في المجتمع من خلال تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمساعدة ضحايا العنف الأسري على سبيل المثال.

تغيير متطلبات سوق العمل واندثار الوظائف

أسهم التقدم التكنولوجي السريع في تغيير مُتطلَّبات سوق العمل، خاصةً مع تطور الذكاء الاصطناعي، فمن المتوقع أن تندثر الكثير من الوظائف بسبب التكنولوجيا المتطورة، ومن ضمن الوظائف التي قد تختفي بسبب الذكاء الاصطناعي هي وظيفة التسويق عبر الهاتف، فمن المعروف عن هذه الوظيفة أن يتواصل ممثلو خدمة العملاء مع العملاء لترويج المنتجات أو الخدمات، ولكن مع ظهور الذكاء الاصطناعي من المرجَّح أن تختفي تلك الوظيفة واستبدالها بروبوتات الدردشة، والتي تتمتع بقدرتها على إتمام العديد من المهام في وقت واحد، فيمكن لروبوتات الدردشة أداء مهام موظفي التسويق عبر الهاتف بسرعة أكثر ٢٤ مرةً، وبمعدل دقة أعلى مقارنةً بالموظفين، كما يمكن استبدال وظيفة خدمة العملاء بروبوتات الدردشة والتعامل بشكل أسرع مع العملاء وحل مشكلاتهم.

- العالم ينتظر خريجي هندسة الفضاء وعلم الفلك والطاقة المتجددة وعلم الروبوتات

وظائف الترجمة ومُدخلي البيانات

من ضمن المجالات التي قد تندثر هي مجال الترجمة؛ فهي من المجالات التي رافقت الإنسان في الفترات الماضية، ولكن مع ظهور الإنترنت أصبح يمكن الاعتماد على الترجمة من خلال ترجمة المتصفح جوجل، فبدلًا من الاعتماد على المترجمين في ترجمة النصوص، يمكن ترجمتها من خلال جوجل بسرعة ومجانًا، كما تم تبديل وظيفة مدخلي البيانات بالذكاء الاصطناعي؛ فبدلًا من قيام الموظف بإدخال البيانات الخاصة بالشركة ومراجعتها وتحديثها، يمكن استبدالها ببرامج مدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتي من شأنها تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بإدخال البيانات بشكل كبير، كما أصبحت وظيفة قيادة السيارات من الوظائف التي قد تختفي، فنجد أن هناك ٥٠٪ من سائقي السيارات يواجهون مشكلة فقدان وظيفتهم، فقامت بعض الشركات بالاعتماد على مركبات ذاتية القيادة

لتوصيل منتجاتهم سواء طرود أو توصيل الطعام والمنتجات بدون سائق، ومن ضمن الوظائف التي قد تختفي بعد ظهور الذكاء الاصطناعي وظيفة الكاشير والعمالة في المصانع.

ولكن بعض الوظائف لا يمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي، فنجد الوظائف الإبداعية مثل مصمِّمي الجرافيك والكُتاب والفنانين، والوظائف التي تحتاج للذكاء العاطفي مثل الأطباء والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الموارد البشرية، والوظائف التي تتطلب حل المشكلات المعقدة مثل الباحثين والمحامين.

سيطرة الذكاء الاصطناعي على العالم

بسبب سيطرة الذكاء الاصطناعي على العالم أجمع وتدخله في الصناعات والوظائف التي قد تندثر، اتجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر إلى إنشاء جامعات للذكاء الاصطناعي لمواكبة التطور التكنولوجي، فقد أنشأت جامعات الذكاء الاصطناعي حديثًا، وافتُتحت أول كلية للذكاء الاصطناعي في جامعة كفر الشيخ عام ٢٠١٩، ثم افتُتحت كلية للذكاء الاصطناعي في جنوب الوادي ثم جامعة مطروح وجامعة الفيوم، كما تم تغيير مسمى كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة إلى كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي، بعدما تم إدخال قسم للذكاء الاصطناعي بها.

أمن المعلومات والأدلة الجنائية

هناك العديد من الأقسام داخل كليات الذكاء الاصطناعي في مصر، ففي جامعة سوهاج نجد أقسام شبكات الحاسب، وتقنية المعلومات، وعلوم الحاسب، ونظم المعلومات، وفي جامعة القاهرة يوجد قسم لهندسة البرمجيات وتكنولوجيا الشبكات، والثاني الحوسبة المعلوماتية، وفي جامعة حلوان نجد برنامجي هندسة البرمجيات وبرنامج المعلومات الطبية، وفي جامعة بنها يوجد قسم تكنولوجيا الشبكات والمحمول، أمن المعلومات واكتشاف الأدلة الجنائية الرقمية، والمعلوماتية الطبية، وفي جامعة مطروح يوجد قسم علوم الحاسب، قسم نظم المعلومات، قسم تكنولوجيا المعلومات، وبرنامج الذكاء الاصطناعي، كما يوجد كليات للذكاء الاصطناعي في ثلاث جامعات خاصة وهي جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا وجامعة فاروس وجامعة التكنولوجيا الحديثة.

أساسيات الذكاء الاصطناعي

يدرس طلاب كليات الذكاء الاصطناعي العديد من المواد والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن هناك موادًا أساسية، ومنها علم الروبوتات، واستخراج المعلومات، وتكنولوجيا اللغات التي يتحدث بها الإنسان، وأساسيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وغيرها من المواد الخاصة بعلم الحاسوب.

تنسيق كليات الذكاء الاصطناعي

يختلف تنسيق كليات الذكاء الاصطناعي في كل عام ويمكن لطلاب شعبتي علمي علوم وعلمي رياضة الالتحاق بتلك الكليات، ويمكن للطلاب الذين لم يتمكنوا من دخول كليات الذكاء الاصطناعي الحكومية التوجه إلى الجامعات الخاصة للالتحاق بها.

- **وظيفة المترجم ومدخل البيانات ستختفي.. وكليات الذكاء الاصطناعي تنتشر بالجامعات**

مستقبل الذكاء الاصطناعي

يعتبر تخصص الذكاء الاصطناعي من أفضل وأهم التخصصات التي يمكن الالتحاق بها، حيث صُنِّفت من أفضل التخصصات في المستقبل، والتي قد يزيد الطلب عليها في الغد، وتشير التقارير والإحصاءات إلى أن تخصص الذكاء الاصطناعي في طريقه إلى صنع أكثر من ٥٠ مليون وظيفة، وهناك العديد من الوظائف التي يمكن أن يحظى بها خريجو كليات الذكاء الاصطناعي، وهى العمل في مجال تحليل البيانات، ومجالات التعليم الآلي، والمراكز البحثية، والتعليم، وهندسة الكمبيوتر، وقواعد البيانات، والإشراف على أعمال الكمبيوتر والروبوت، والاختصاص في البرمجة.

نسبة الطلب على تخصص الذكاء الاصطناعي

أصبح الطلب على تخصص الذكاء الاصطناعي في تزايد مستمرٍّ ومتنام؛ حيث أصبح العالم قرية صغيرة بفعل التكنولوجيًا، فلا يمكننا التخلي عن التكنولوجيا في معظم أمور حياتنا وأنشطتنا اليومية، فأصبحنا لا نستطيع أن نقرأ أو ندرس أو نعمل بدون التكنولوجيا، وبسبب وصول معظم الأعمال إلى حد الاكتفاء أصبح الاعتماد على التكنولوجيا بشكل كبير ضرورة، فأصبح الطلب يزيد على خريجي كليات الذكاء الاصطناعي، ومن ضمن تخصصات المستقبل والتي تعتمد بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي هو تخصص هندسة الفضاء وعلم الفلك وتكنولوجيا الطاقة المتجددة وعلم الروبوتات.

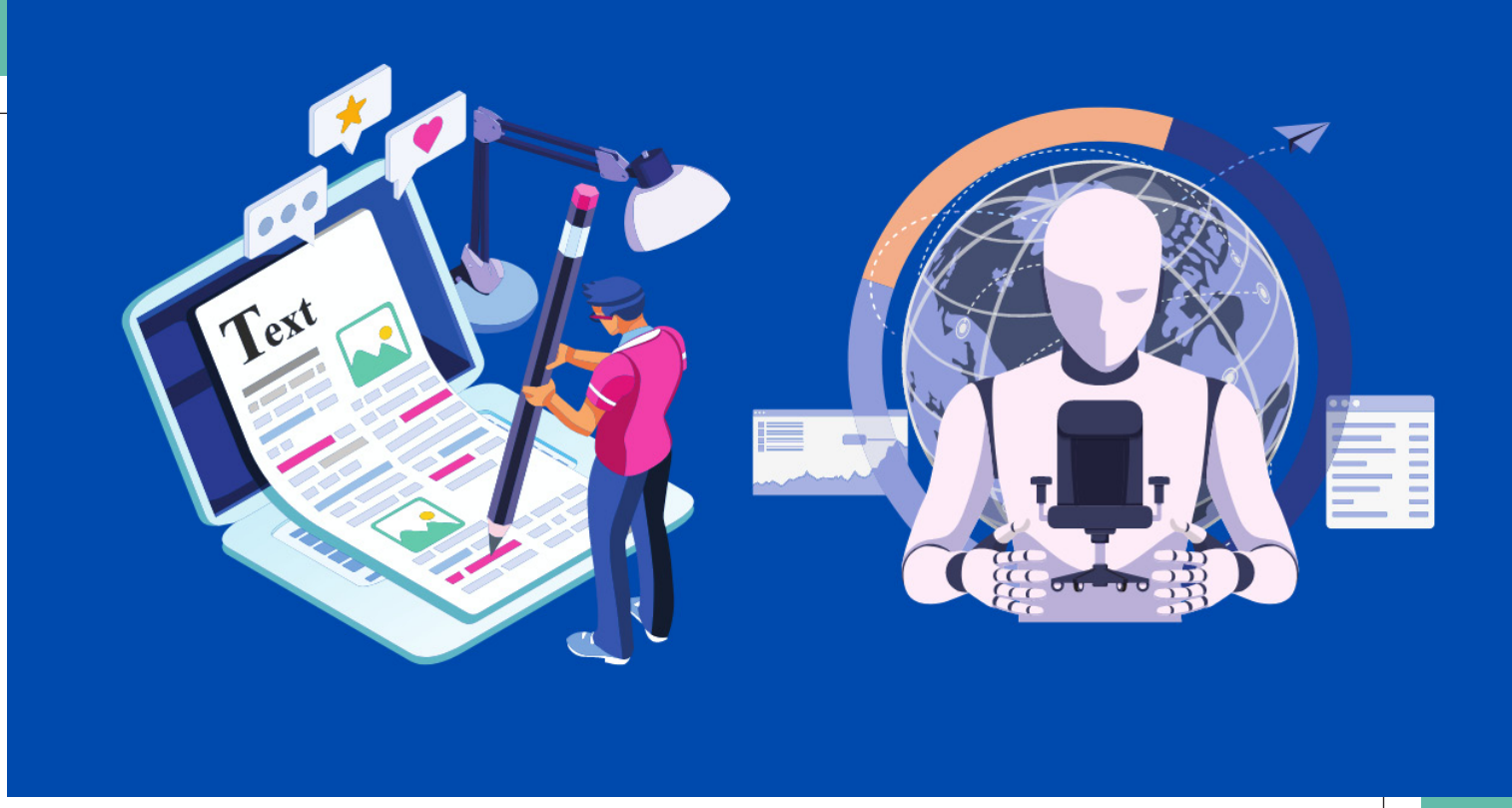

"التعلم الذاتي"..

مستقبل التعليم وسط متغيرات العصر

- خبراء يوصون بإفساح المجال أمام الاستثمار في البنية التحتية الرقمية
- التعلم الذاتي يفرض نفسه اليوم كنظام تعليمي يمتلك القدرة على استيعاب متغيرات العصر
- أبرز مصادر التعلم الذاتي: الكتب والمكتبات، والمقالات، والجرائد والمجلات، وغيرها من وسائل الإعلام، والدورات التدريبية، والمقاطع الصوتية، ومقاطع الفيديوهات، ومواقع التعليم عن بُعد، والبرامج التعليمية.

محمد إبراهيم

أصبح العالم يتغير من حولنا بسرعة، بفضل التكنولوجيا التي أثارت الكثير من الجدل أخيرًا، خصوصًا بعد ظهور الذكاء الاصطناعي (AI) وآلياته وأدواته المتعددة المدهشة، وفي الوقت الذي يبحث فيه الأكاديميون والخبراء عن مستقبل التعليم في العالم عمومًا، وفي مصر خصوصًا، بما في ذلك البحث العلمي، فَرَضَ مفهوم "التعلم الذاتي" نفسه على العملية التعليمية، بل اعتبره البعض بمثابة تعليم المستقبل.

بوابة المستقبل.. بعيدًا عن التقليدية

لم يعد الأمر يتوقف على ممارسة العملية التعليمية داخل القاعات الدراسية بالشكل التقليدي فحسب؛ إذ يقول جيفري ألفونسو، أحد رواد تكنولوجيا التعليم الرقمي، وعضو مجلس "فوربس للتكنولوجيا": "إنه من الضروري إيجاد طرق فعّالة لاستخدام التكنولوجيا في الصفوف الدراسية، لتطبيق أحدث الممارسات التربوية التي تستشرف المهارات المطلوبة في المستقبل، سواء كان ذلك عن طريق التعليم

النشط، أو التعليم الذاتي، على أن يكون المُعلّم مرشدًا للطلاب، يساعدهم في المخرجات الخاصة بكل مادة، كما يجب على واضعي المناهج زيادة تركيزهم على محتوى المعرفة التكنولوجية التربوية".

ورغم تعدد التعريفات المتعلقة بالتعلم الذاتي، يمكن تعريفه بأنه عملية يقوم فيها الأفراد بتعليم أنفسهم؛ باستخدام أي مواد أو مصادر لتحقيق أهداف واضحة دون مساعدة مباشرة من المعلم، ويهدف التعليم إلى صقل المعارف المتوفرة عند المتعلم، أو إلى التعرف على معارف جديدة من غير الاضطرار إلى التسجيل في مراكز تعليمية أو جامعات.

استقلالية التفكير والعمل

تشير دراسة بحثية نشرتها هلين فشر، وفان آلين، إلى أن هناك حاجة عامة بين الأفراد من كافة الأعمار لبلوغ الاستقلالية في التفكير والعمل؛ أي: ليكون الواحد منهم فردًا، فالأشخاص لهم الحق في التفكير والحديث والعمل بأنفسهم، يحصلون على مصادر التوجيه الذاتي الداخلية، كما أن لهم الحق في استخدام هذه المصادر بمسؤولية في الاختيار والاستقلالية بصفتها قيمة الحياة التي تمكّن الأطفال، الذين يلقون دعمًا من المغامرة والتنقيب والاستقصاء والتقويم بأنفسهم.

وفَرَض التعلم الذاتي نفسه اليوم كنظام تعليمي يمتلك القدرة على استيعاب متغيرات العصر، وباتت الحاجة ملحة إلى هذا التعلم في العصر الحديث نظرًا للانفجار المعرفي والتكنولوجي.

توصيات الخبراء في مجال التعليم

وفي دراسة بعنوان "مستقبل السياسة التعليمية في مصر" قدمها الدكتور الهلالي الشربيني الهلالي، أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي، ووزير التربية والتعليم الأسبق، فإنه يؤكد على ضرورة تعليم الطلاب آليات التعلم الذاتي، ومنح تجربة التعليم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى أن دمج التعليم التقليدي مع التعليم عبر الإنترنت أتاح الكثير من الفرص وإفساح المجال أمام الاستثمار في البنية التحتية الرقمية في مجال التعليم، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وإزالة الحواجز اللغوية، والتخطيط التعليمي والإدارة الحديثة.

وتقول الكاتبة ويدني بريسنيتز، الخبيرة الدولية في مجال التعليم: "إن المجتمع الذي يقوم على المعلومة، وكل شيء فيه يسير بسرعة، يحتاج إلى الذين يعرفون كيفية الحصول على المعلومة لا كيف يتذكرونها، حتى يمكنهم التكيّف مع المتغيرات بطريقة أكثر ذكاء. وهما الشيئان اللذان لا نتعلمهما في المدرسة".

من جانبه، يقول الدكتور عادل الشرقاوي، الأستاذ بكلية التربية جامعة قناة السويس: "إن التعلم الذاتي أصبح من أهم أساليب التعلم التي تتيح توظيف مهارات التعلم بفاعلية عالية، مما يسهم في تطوير الإنسان سلوكيًا ومعرفيًا ووجدانيًا، كما أنه نمط من أنماط التعلم الذي نعلم فيه التلميذ كيف يتعلم ما يريد هو بنفسه أن يتعلمه".

وأضاف الشرقاوي، في تصريحات إعلامية: "أن امتلاك وإتقان مهارات التعلم الذاتي تمكّن الفرد من التعلم في كل الأوقات وطوال العمر خارج المدرسة وداخلها وهو ما يُعرَف بالتربية المستمرة"، لافتًا إلى "أن أهمية التعلم الذاتي تكمن في أنه يحقق لكل متعلم تعلمًا يتناسب مع قدراته وسرعته الذاتية في التعلم، ويعتمد على دافعيته للتعلم ويأخذ المتعلم دورًا إيجابيًا ونشيطًا في إتمام هذه العملية".

وأوضح "أن المتعلم يحقق العديد من المهارات المُكتَسَبة بسبب التعلم الذاتي، منها مهارات المشاركة بالرأي، ومهارة التقويم الذاتي والتقدير للتعاون، كما يكتسب مهارات أخرى مثل إدارة الوقت ومهارة وضع الأهداف"، مشيرًا إلى "أن التعلم الذاتي له أنماط تتمثل في المبرمج والحاسب الآلي والتربية الموجهة للفرد".

مصادر وخصائص التعلم الذاتي

من أبرز مصادر التعلم الذاتي، الكتب والمكتبات، والمقالات، والجرائد والمجلات، وغيرها من وسائل الإعلام، والدورات التدريبية، والمقاطع الصوتية، ومقاطع الفيديوهات، إلى جانب مواقع التعليم عن بُعد، والبرامج التعليمية.

وتشمل أهم خصائص وأساسيات التعلم الذاتي الانضباط والتفاني؛ إذ يتطلب التعلم الذاتي الانضباط الشديد والتفاني في التعلم والتطوير، فضلًا عن الخطط والتطوير، لأن التعلم الذاتي أيضًا يتطلب القدرة على تنظيم الوقت والموارد وإنشاء خطط واضحة للتحسين، والقدرة على تقييم النفس والمهارات والمعرفة، وتحديد المجالات التي يجب تحسينها.

ويتطلب التعلم الذاتي الثقة بالنفس والإيمان بأنه يمكن تحسين المهارات والمعرفة، فضلًا عن الاستمرارية في التطوير والتحسين، وعدم الاكتفاء بمستوى معين من المعرفة والمهارات.

ويمتلك المتعلم في التعلم الذاتي الفضول وحب الاستطلاع لاستكشاف وتعلم كل ما هو جديد ومُثير لفضوله لمعرفته، ويعتمد المتعلم على نفسه في العملية التعليمية، وذلك بعد أن يخطط لما يريد أن يتعلمه ويحدد الهدف من التعلم بشكل فردي.

ويمكن أن تشجع الدورات التدريبية المعتمدة خاصية التعلم الذاتي من خلال وجود أسلوب تدريب يطلق عليه الدراسة الذاتية، حيث توفر جهة التدريب، مثل معهد بكه للتعليم، الموارد التدريبية والمصادر والمراجع ويترك للمتدرب حرية الدراسة في أي وقت وأي مكان.

للنشء.. مهام المعلم في التعلم الذاتي

والتعلم الذاتي لا يمكن أن يكون وليد الصدفة، بل يوصي خبراء التربية بضرورة تطبيقه في الصفوف الخاصة بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وللمعلم دور جوهري في أسلوب التعلم الذاتي، إذ يجب أن يكون واعيًا بأحوال طلابه، ومهتمًا بهم، لتوجيههم إلى المواد التعليمية المناسبة لهم، وتشجيع الطلاب على طرح الأسئلة، وتشجيع التفكير الناقد وإصدار الأحكام، وتنمية مهارات القراءة والتدريب على التفكير فيما يطلعون عليه، واستخلاص المعاني ثم تنظيمها وترجمتها إلى مادة مكتوبة.

كما يؤكد الخبراء على ضرورة ربط التعلم بالحياة، وجعل المواقف الحياتية هي السياق الذي يتم فيه التعلُّم، إلى جانب إيجاد الجو المشجع على التوجيه الذاتي والاستقصاء وتوفير المصادر والفرص، وتشجيع المتعلم على كسب الثقة بالذات.

مواصفات وظائف المستقبل

من جانبه، قال الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم: "إنه في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تغيَّر شكل التعليم في العالم، وتغيرت مواصفات وظائف المستقبل، ووزارة التربية والتعليم المصرية تبذل جهودًا كبيرة لتطوير المناهج التعليمية وفقًا لنظام التعليم الجديد ودمج التحول الرقمي في التعليم بالشكل الذي يحقق نتائج التعلم المرجوة".

وأضاف وزير التربية والتعليم، في تصريحات إعلامية: "أن التقنيات الرقمية الحديثة بوتيرتها المتسارعة قد أصبحت واقعًا في الحياة اليومية، وبات لها الأثر الواضح والملموس في جميع المجالات، مما يجعل التحول الرقمي في التعليم ضرورة حتمية ووجودية في مختلف مراحل التعليم"، مشيرًا إلى "أن الوزارة تعمل على دمج المواد التعليمية الرقمية، وتعدد المصادر، وتطوير دور المعلم وأدائه ومهاراته المختلفة؛ من أجل أن يصبح دوره مواكبًا لمصادر التعليم المختلفة".

د. حسام بدراوي لـ «رسالة النور»:

المستقبل لمن يملك

مهارات التواصل والقدرة على التكيف مع التغيير

حوار: فريد إدوار

الدكتور حسام بدراوي قيمة وقامة فكرية كبيرة، وهو يشغل منصب مستشار الحوار الوطني، لكنه قضى سنينًا طويلةً من عمره مهتمًا بشكل خاص بقضية التعليم.

في هذا الحوار حاولنا التفاعل مع الكثير من أفكاره وآرائه، وهو السياسي الذي كان عضوًا بمجلس الشورى منذ سنوات، وعضو مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية، وهو في الأصل أستاذ طب النساء والتوليد بجامعة القاهرة.

١- د. حسام دعنا نبدأ بالأحدث وهو الحوار الوطني، ما هي رؤية الحوار لقضية التعليم؟

تشتمل هذه الرؤية على خمسة محاور: الإتاحة والجودة وعدم التمييز، حوكمة إدارة المؤسسات التعليمية والوزارات المعنية، الرقمية في إدارة المؤسسات ووجدان الطالب والأستاذ والمعلم، صناعة الوجدان وبناء الشخصية، والقدرة التنافسية والمرونة، بحيث يكون الطالب قادرًا على تدريب نفسه وتطوير نفسه بعد التخرج.

٢- كيف يمكن أن نطبق هذه المحاور في واقعنا المصري؟

المحاور الخمسة تتضمن استراتيجية لخطط مرحلية مختلفة، بحيث يتم وضع مبادرات ومشروعات لتحقيق الهدف، بالإضافة إلى مؤشرات قياس ومسؤولية وتكلفة مالية للوقوف على ما تحقق، وما سيتحقق، فمثلًا حوكمة إدارة العملية التعليمية ضرورة حتى تنتقل من المركزية إلى اللامركزية، ورؤيتنا أن تكون إدارة العملية التعليمية على مستوى المدرسة؛ لأن المدرسة كالشركة تحتاج إلى إدارة مختلفة وموازنات وإدارة موارد بشرية، بالإضافة

• الإبداع

ضرورة داخل المدرسة وخارجها.. وأوروبا تنتظر الخريج المصري

• روشتة عمل:

التركيز على مهارات التواصل والاتصال، والقدرة على التكيف مع التغيير والعمل الجماعي، مع مهارات القيادة، وتحصيل المهارات الرقمية واستخدام الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي ومعرفة لغة ثانية أو أكثر بجانب اللغة العربية.

إلى الحق والحرية في التعاقد مع أفضل المدرِّسين.

٣- في رأيك.. ما هي الخطوة الأهم لتطوير التعليم في مصر؟

أن تصبح العملية التعليمية في مصر لا مركزية، لأن ٦٠٪ من الوظائف في السنوات الحالية لن تكون موجودة خلال السنوات العشر المقبلة، فكل عام تختفي وظيفة وتظهر أخرى، ويجب أن تحتل هذه القضية الأولوية عند صانع القرار.

٤- هل ترى أهمية قصوى لقضية التعليم أكثر من باقي القضايا؟ ولماذا؟

التعليم مستقبل الأمة، وقطاعا الصحة والتعليم حق للجميع وليست خدمات، خاصةً لمن لا يملك المال، فتجد أن نظام التعليم العالي في أوروبا المتحضرة بالمجان، ومن أهم وظائف رؤساء الدول والحكومات في مختلف دول العالم هي توفير الرفاهية للشعوب، من خلال الرياضة والثقافة والفنون، والاعتماد على العمل الجماعي وليس الفرد الواحد، والتعليم قواعده واحدة، والتعاون مع الجهات الدولية في التعليم أمر في غاية الأهمية.

٥- هل تؤيد فكرة سفر الطلاب المصريين للدراسة بالخارج؟

دعني أخبرك أن سوق العمل للخريج المصري في العشرين عامًا المقبلة هي أوروبا، نتيجة تراجع معدلات زيادة السكان في أوروبا، وبدلًا من الهجرة لا بد أن تتدخل الدولة وتتعاقد على برامج إرسال شباب مصري للعمل في أوروبا بشكل رسمي، بعد أن يكونوا حصّلوا العلم المناسب في مصر.

٦- ماذا عن قانون جودة التعليم الذي شاركت في وضعه سابقًا؟

اشتركت في وضع القانون الخاص بضمان الجودة والاعتماد في عام ٢٠٠٨، وكان من المفترض حسب رؤية مصر ٢٠٣٠، أنّ كل ٥ سنوات يتم مراجعة وضمان جودة جميع المؤسسات التعليمية كل ٥ سنوات، والحقيقة أن هيئة ضمان الجودة والاعتماد يجب أن تكون مستقلة ماليًّا وسياسيًّا، وألا تكون تابعة لمقدم الخدمة بصفته وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، لأنّ عملها يقوم في إطار المعايير المعلنة وإعلان المؤسسات التي تحقق معايير الجودة المتفق عليها، وأقترح أن يتم تخصيص نسبة من ميزانية التعليم لهيئة ضمان الجودة والاعتماد، مثلما نخصص موازنة للمدارس وموازنة للبناء وموازنة للمعلمين نمنح موازنة لضمان الجودة والاعتماد.

٧- أي دور تلعبه المدرسة الآن في صناعة مستقبل الطالب كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية؟

المدرسة بمفهومها النظامي، كان ولا يزال هو إخراج مجموعات البشر الذين يؤمنون بأفكار من وضع لهم نظامهم، وينجحون إذا وافقوا على الإجابة المحددة ويرسبون إذا خالفوها، هناك صح واحد والباقي خطأ، هناك اختبار يقيس مدى توافق التلميذ مع الإجابة المحدَّدة، مع أن كلَّ من صنعوا قفزات التاريخ هم من خرجوا عن المعتاد وفكروا خارج الصندوق والنمطية، ورفعوا سقف خيالهم إلى أبعد مما قرر جيل سابق لهم، لذا الإبداع ضرورة داخل المدرسة وخارجها.

٨- بالنظر إلى المستقبل.. ماذا ينقصنا لنواكب التطور العالمي؟

يجب أن تحظى بالتركيز حاليًا على مهارات التواصل والاتصال، والقدرة على التكيف مع التغيير، والقدرة على العمل الجماعي، مع مهارات القيادة التي تحتاجها الكثير من الوظائف على مستويات متعددة، بالإضافة إلى المهارات الرقمية واستخدام الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي ومعرفة لغة ثانية أو أكثر بجانب اللغة العربية.

• الصحة والتعليم

حقوق للجميع وليست خدمات خاصة لمن يملك المال

معارض وحاضنات للبحوث

مقترحات الخبراء واتجاهات الدولة لحل مشكلات البحث العلمي

- **د. نادية زخاري: للأسف البحث العلمي يتم استغلاله للترقية.. وعدم تطبيقه مسؤولية مؤسسات الدولة**
- **د. أحمد صبري: على الشركات ورجال الأعمال دعم الأبحاث العلمية وإزالة العوائق التي تقف أمام الباحثين**
- **د. إبراهيم الشوربجي: الأبحاث العلمية المتوفرة الآن غير تطبيقية وليست قادرة على خدمة المجتمع.. والدولة تتجه لأن تكون هناك حاضنات هدفها تمويل الابتكارات والأفكار البحثية والقضاء على تراكمية البحوث**
- **د. كمال مغيث: يقترح أن تشكل الوزارات لجانًا لفحص رسائل الماجستير والدكتوراه للتأكد من أصالتها وقدرتها على خدمة المجتمع**

تحقيق: محمد وائل

تتقدم المجتمعات والشعوب من خلال الاهتمام بالبحث العلمي، فعندما ننظر إلى الدول المتقدمة، حتمًا سنجد مدى قدرتها في الإنتاج العلمي والفكري

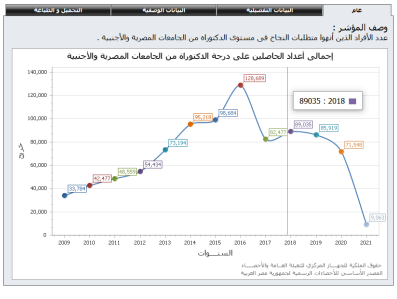

المفيد القادر على حل أبرز مشكلات المجتمع، كما يتم تقدير الباحثين في تلك الدول.

وتدرك مصر جيدًا مدى أهمية البحث العلمي؛ فهو قوة ناعمة وتفتخر كل دولة بمواطنيها الحاصلين على جوائز عالمية، ولكن يواجه البحث العلمي في مصر بعض الصعوبات تتعلق بمشكلات مادية وعدم وجود محفزات معنوية أو مادية للباحثين، بالإضافة إلى المجهود الكبير الذي يبذله الباحثون والوقت الطويل الذي يحتاج إليه البحث العلمي والدليل على ذلك الإحصائيات الأخيرة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بأعداد الحاصلين على شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه.

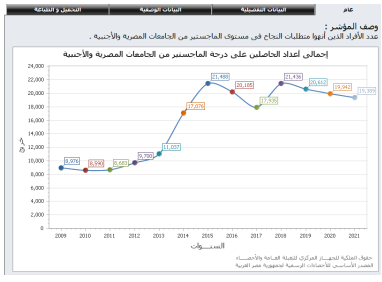

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى انخفاض شديد في أعداد الحاصلين على شهادة الدكتوراه من الجامعات المصرية والأجنبية في عام ٢٠٢١؛ حيث وصل إلى ٩٠٣٦ خريجًا بينما في عام ٢٠١٦ كان العدد ١٢٨٦٨٩ خريجًا.

كما تشير الإحصائيات نفسها إلى انخفاض في أعداد الحاصلين على شهادة الماجستير من الجامعات المصرية والأجنبية في عام ٢٠٢١؛ حيث وصل إلى ١٩٣٨٩ خريجًا بينما في عام ٢٠١٥ كان العدد ٢١٤٨٨ خريجًا.

الرغبة في المكسب

تقول الدكتورة نادية زخاري، أستاذ بالمعهد القومي للأورام جامعة القاهرة ووزيرة البحث العلمي سابقًا: "إن المجتمع المصري أصبح يفكر في الأمور التي تجلب له مكسبًا ماديًا سريعًا وكبيرًا، بينما إعداد رسالة علمية يتطلب وقتًا طويلًا، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى مستوى فكري عالٍ لذلك انخفض أعداد الحاصلين على رسالة الماجستير والدكتوراه في الآونة الأخيرة".

وأضافت الدكتورة نادية في تصريحات خاصة لمجلة «رسالة النور»: "أن ترتيب البحث العلمي المصري على المستوى العالمي يقع في أعلى ١٧٪ وهذا

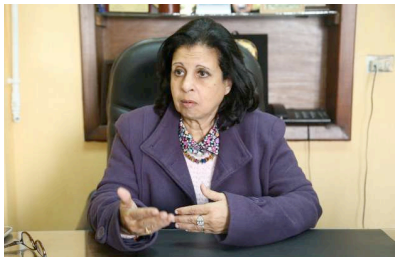

مرتبط بالنشر العلمي فقط؛ حيث إنه مرتبط بما يتم نشره في الدوريات الأجنبية من أبحاث ودراسات ومدى الاستشهاد بالدراسات والأبحاث المصرية".

وأوضحت "أن البحث العلمي يتم استغلاله للترقية وعدم تطبيقه بشكل عملي يعود إلى أن مسؤولية التطبيق تقع على عاتق الدولة بمختلف مؤسساتها ووزاراتها وليست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقط، وعلى الباحث أن يقوم بعرض مشروعه البحثي على رجال الأعمال ورجال الصناعة، وعلى رجال الأعمال أن تؤمن بأهمية البحث العلمي".

وأكدت زخاري دعم الدولة الكامل للبحث العلمي، فهناك زيادة في الميزانية المخصصة للبحث العلمي، كما أن هناك اهتمامًا بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛ حيث وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء "الجهاز المصري للملكية الفكرية"، كهيئة عامة تختص بتنظيم ورعاية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وترى الدكتورة نادية ضرورة وجود معرض للأبحاث العلمية يتم فيه عرض نماذج مبدئية لهذه الأبحاث بشكل عملي ويتم دعوة رجال الأعمال والصناعة والجهات المعنية بتطبيق الأبحاث، بهدف القضاء على التراكمية في البحوث العلمية. وهناك أكثر من جامعة مصرية لها ترتيب عالمي، ولكن هذا لا يعني أن جميع الأبحاث والدراسات الخاصة بتلك الجامعات قابلة للإنتاج على أرض الواقع، ولكن هذا مرتبط بالنشر العلمي الدولي والابتكار في المجال البحثي ومدى محافظة الجامعة على البيئة وقيامها بمعايير التنمية المستدامة.

واختتمت حديثها بضرورة إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها الباحثون المصريون ومن أبرزها صعوبة إيجاد الأدوات اللازمة لإجراء البحث خاصةً في ظل ارتفاع سعر الدولار.

أبحاث للتطبيق

واتفق الدكتور أحمد صبري، أستاذ بكلية الطب جامعة الزقازيق مع الدكتورة نادية زخاري، على ضرورة وجود أبحاث علمية مجدية يتم تطبيقها على أرض الواقع في المجتمع المصري.

ويقول "إن البحث العلمي يحتاج إلى اهتمام أكثر من ذلك من قِبل الدولة ومؤسساتها المختلفة؛ حتى يساهم في العملية الإنتاجية وأعمال التطوير القائمة، ويجب على الشركات ورجال الأعمال والجهات المعنية دعم الأبحاث العلمية حتى يتم تطبيقها وإزالة العوائق التي تقف أمام الباحثين".

وأشار صبري إلى "ضرورة وجود مشكلة بحثية أصيلة ومفيدة للمجتمع حتى تكون هناك فكرة بحثية جادة، كما إنه يجب أن تتضافر جهود الباحثين والأساتذة مع الدولة حتى يتم حل تلك المشكلات".

وأكد الدكتور أحمد على "أهمية التمويل في البحث العلمي؛ حيث إن الباحثين في أشد الاحتياج إلى تمويل أبحاثهم حتى تطبَّق عمليًا"، كما أكد على "أن الباحثين ليسوا في حاجة إلى الدعاية. وأن انخفاض أعداد الحاصلين على شهادات علمية مثل الماجستير والدكتوراه يعود إلى المجهود الكبير اللازم لإعداد الرسالة العلمية، ويحتاج إلى وقت طويل بالإضافة إلى التكلفة المادية الكبيرة وكل هذا من دون تقدير مادي أو معنوي".

خدمة المجتمع

بينما قال الدكتور إبراهيم الشوربجي، أستاذ بمعهد بحوث الصحة الحيوانية بمحافظة الشرقية "إن الأبحاث العلمية المتوفرة الآن غير تطبيقية وليست قادرة على خدمة المجتمع. وأن الدولة تتجه الآن لأن تكون هناك حاضنات خاصة هدفها تمويل الابتكارات والأفكار البحثية المُجدية لتنفيذها بشكل تطبيقي يخدم المجتمع فعليًا وفي الوقت نفسه للقضاء على آفة التراكمية في البحوث".

واتفق الدكتور إبراهيم مع الدكتور أحمد في "أن التمويل يُعد أحد أبرز عوائق تطبيق البحث العلمي، وكذلك مدى توفر الأجهزة والمعامل التي تتيح

للباحثين إجراء أبحاثهم"، كما أكد على "ضرورة التعاون بين المصانع والبحث العلمي".

وأوضح الشوربجي "أن التكلفة الخاصة بنشر الأبحاث في بعض الدوريات مرتفعة للغاية؛ حيث قد يصل البحث الواحد إلى ٤٠ ألف جنيه، وهذا يعد عائقًا أمام الباحث"، مؤكدًا على "مدى أهمية وجود بيئة جيدة يستطيع فيها الباحث أن يبدع ويسخر كل جهوده لتنفيذ الفكرة البحثية"، كما اتفق الشوربجي مع صبري في "أن الربط بين البحث العلمي والمشكلات الإنتاجية الموجودة في سوق العمل ضرورة قصوى" وعلل ذلك قائلًا "إن معرفة الباحثين بالمنتجين محدودة والعكس صحيح وأيضًا الثقة ضعيفة بينهما".

بينما اختلف الدكتور إبراهيم الشوربجي مع الدكتور أحمد صبري في مدى احتياج الباحثين إلى الدعاية لمستخرجات أبحاثهم العلمية؛ حيث قال الشوربجي "إن الباحثين لا يسوقون أنفسهم ولا أبحاثهم، كما أنهم لا يبرزون قصص نجاحهم بالقدر الكافي".

وشدد الشوربجي على "ضرورة أن يكون اختيار القيادات في البحث العلمي مبنيًا على الكفاءات وليس الثقة أو الأقدمية؛ بحيث يكون لهؤلاء القيادات رؤية صحيحة سليمة وشاملة في تطوير البحث العلمي. وضرورة وجود خطة استراتيجية لمراكز البحوث وقطاع الدراسات العليا في الجامعات المصرية تتلاءم مع خطة الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ حيث إن المراكز البحثية في مصر -على حد تعبيره- «مبعثرة». وأن أسباب انخفاض أعداد الحاصلين على الشهادات العلمية يعود إلى التكلفة المادية الباهظة التي يحتاجها البحث العلمي".

إعادة نظر

في السياق نفسه، قال الدكتور كمال مغيث، باحث تربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية: "إن وضع البحث العلمي ليس على ما يُرام، ودلل على ذلك أن الميزانية المُخصَّصة للبحث العلمي يصل نصفها فقط إلى البحث العلمي، وأغلب المصروفات التي تُصرف هي مرتبات للعاملين ومصروفات بيروقراطية".

وأضاف "أن بعض الدول العربية كادت ألا تعترف بشهادة الماجستير والدكتوراه المصرية، خاصةً وأن الجامعات المصرية بأجمعها ليس لها مكانة في تصنيف شنغهاي الخاص بأفضل الجامعات العالمية".

وأشار مغيث إلى المكاتب التي تعلن عن نفسها في إعداد الرسائل العلمية والأبحاث الخاصة بالترقية بدءًا من الخطة البحثية حتى صياغة النتائج، مؤكدًا "أن هذه الأمور تدل على تدهور البحث العلمي".

وأكد الدكتور كمال على "أهمية وجود جماعة علمية تعمل على تدقيق الرسائل العلمية التي يعدها الباحثون للكشف عن السرقة العلمية وأمور أخرى، مما يجعل الباحث لا ينظر إلى الرسالة العلمية أو البحث أنه مجرد أوراق يقوم بالتدوين عليها للحصول على الدرجة العلمية أو الترقية"، لافتًا إلى "أن البحث العلمي أصبح ليس لديه سوق في مصر والدليل على ذلك معاناة الحاصلين على ماجستير ودكتوراه في البحث عن عمل يتناسب مع درجاتهم العلمية".

وتابع "أن البحث العلمي يحتاج إلى اهتمام ودعم من قِبل الدولة بشكل أفضل من ذلك؛ فالدولة ليست حاسمة بالشكل المطلوب في تطبيق قوانين مجالس التأديب التي تعاقب بالفصل نتيجة السرقة العلمية، كما أن تعيين عمداء الكليات لا يقوم على معايير الكفاءة بل على معايير أخرى، بالإضافة إلى انخفاض الميزانية المخصصة للبحث العلمي".

وشدد الدكتور كمال على "ضرورة تشجيع الدولة للبحث الأصيل الذي يعمل على خدمة المجتمع مع

توفير جماعة علمية لفحص البحث العلمي وتقييمه، وبالتالي يصبح البحث العلمي قادرًا على تطوير المجتمع".

واتفق الدكتور كمال مغيث مع الدكتور إبراهيم الشوربجي في احتياج الباحثين إلى الدعاية وتسليط الضوء على أوراقهم البحثية، وقال "إنه لا توجد دوريات مهتمة بالبحث العلمي ولا يهتم الإعلام بالبحث العلمي".

واتفق الدكتور كمال مع الدكتور أحمد صبري في أسباب انخفاض أعداد الحاصلين على شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه في الآونة الأخيرة؛ والأسباب تكمن في التكاليف الباهظة التي يحتاجها البحث العلمي.

وهو يقترح أن تشكِّل الوزارات المعنية لجانًا عديدة لفحص رسائل الماجستير والدكتوراه في العديد من المجالات للتأكد من أصالتها وقدرتها على خدمة المجتمع، من أجل القضاء على التراكمية في البحوث دون تطبيق.

التعليم.. بناء الوعي وتشكيل الهوية

خبراء يوضحون علاقة المؤسسات التعليمية في تكوين الشخصية

تحقيق: أمنية فوزي

تُشكل المدارس والجامعات بيئة اجتماعية وتربوية مُناسبة لنمو الفرد نفسيًا، واجتماعيًا، ومعرفيًا، فلا أحد يستطيع تجاوز أهمية دورها في بناء شخصية الطفل، والطالب، والمراهق.

كما حظيت هذه المؤسسات بدورها التعليمي وأثرها التربوي؛ باهتمامٍ كبيرٍ من قِبل المُفكرين وعلماء النفس والاجتماع، وخاصةً مع بداية القرن العشرين، الذي شهد اهتمامًا أكبر لهما.

وأُسندت إليهما العديد من المهام التعليمية والتربوية التي كانت في السابق للأسرة، فلم يعد كافيًا قيام المدرسة أو الجامعة بدور تعليمي فقط؛ بل يجب أن تعمل بفاعلية أكبر لتشمل عملية التنشئة الاجتماعية، والتطبيع الاجتماعي، وتسهم مساهمةً فعالةً في بناء شخصية الطفل، من حيث تشكيل وعيه وهويته.

وقد أوضح عدد من الخبراء لمجلة "رسالة النور"، كيفية مُساهمة المُؤسسات التعليمية في تكوين الشخصية، والمساعدة على زيادة الوعي وتكوين الهوية والشخصية.

مُكتسبات المؤسسات التعليمية

في البداية يقول الدكتور محمد الشوبكي، أخصائي الطب النفسي: "إن الطالب في المدرسة أو الجامعة يجب ألا يكتسب المعرفة فحسب، بل والمهارات الاجتماعية، والثقافة، وصقل الشخصية، والأخلاق، وتكوين الصداقات، والقدرة على تنمية اليقظة الذهنية من خلال: النقاش، النقد، السؤال، التأمل، التفكير، التحليل، والتعلُّم من زملائه والمعلمين، واكتساب العواطف والأفكار الإيجابية، والقدرة على السيطرة على العواطف والأفكار السلبية، وتعلم القدرة على الحوار، والمشاركة والتعاون والتنافس، والمبادئ والقيم الاجتماعية والإنسانية والدينية، ومعنى الانتماء والوطنية، والقدوة

الحسنة، والنأي عن الأنانية، والانغلاق، والتعصب، والتطرف".

واستكمل "أن المُؤسسات التعليمية، هي الجزء الثاني المُكمل للصحة النفسية بعد المنزل، وهذه مُتطلبات أساسية للصحة النفسية والاجتماعية".

ارتباك الهوية وفترة المُراهقة

من جانبها، أضافت الدكتورة أميرة فارس، أخصائي الطب النفسي وعلاج الإدمان: "أن ارتباك الهوية يُعد من المشكلات الشائعة في فترة المُراهقة، والتي فيها يُعاني المُراهق من تقلبات فكرية حادة؛ حيث إنه لا يستطيع تصنيف نفسه ضمن انتماءات دينية، أو فكرية، أو سياسية مُحددة، لذلك ننصح دائمًا بالتنشئة السليمة للطفل ضمن هوية جنسية ودينية وحضارية مُحددة، ومن دون تغييب للآخر، وذلك يعني أن نوضح للطفل إلى أي شيء ينتمي، وأن هناك أيضًا أطيافًا أخرى غيره، وأن لا أحد يحق له أن يلغي الآخر، وذلك بدون تشدد أو تسلط؛ لأن هذا التسلط قد يكون سببًا في تكوين أزمة هوية لدى المُراهقين".

أسباب أزمة الهوية

وأوضحت "فارس" أن أسبابًا قد تؤدي لأزمة الهوية عند المُراهق، ومنها:

- التغيرات الهرمونية في فترة المُراهقة، والتي بدورها تسهم في حدوث الكثير من التقلبات المزاجية والعاطفية الحادة.
- تعرض المُراهق للسخرية والتنمر، أو الاستقواء والتحكم من بعض أفراد الأسرة أو المدرسة، مما ينتج عنه مُحاولة استرضاء الآخرين، أو رفض معتقداتهم؛ كنوع من أنواع التعبير عن رفضه لأسلوبهم معه.
- المشكلات الأسرية بين الوالدين، والتي تُسبب حالة من عدم الاستقرار لدى المُراهق.
- غياب الهوية لدى الأسرة، وعدم توعية الأطفال بهويتهم منذ الطفولة.

دور الأسرة في أزمة الهوية

كما أشارت إلى "أن للأسرة دورًا في احتواء الأزمة، من خلال الحوار الإيجابي بدون تسلط أو قسوة، وذلك عن طريق مُناقشة الخيارات جميعها مع أولادهم، وتقبل أفكارهم، واحترامها، والإجابة عن تساؤلاتهم بصدر رحب، ومحاولة اقتراح حلول وخيارات، بالإضافة إلى مساعدتهم في تكوين حياة اجتماعية سليمة تسبق مراحل المؤسسات التعليمية؛ من خلال ممارسة أنشطة رياضية تتفاعل فيها مع الآخرين وعدم تركهم للانطواء والعزلة، والثبات في التعامل، وعدم إبداء الخوف، وإحاطتهم بالدعم والتوجيهات بشكل غير مباشر؛ سيساعد كثيرًا في حل المشكلة".

- **د. محمد الشوبكي: المُؤسسات التعليمية هي الجزء الثاني المُكمل للصحة النفسية بعد المنزل.**
- **د. أميرة فارس: "ارتباك الهوية".. أكثر أزمات فترة المُراهقة شهرةً**
- **د. أحمد عامر: الزيارات الميدانية الأثرية سبب رئيس في بناء الهوية والوعي**

الجانب النفسي في المدارس والجامعات

وأوضحت "فارس"، دور الأخصائي النفسي في المدارس والجامعات قائلةً: "له دور فعال في تكيف الطلاب نفسيًا داخل المؤسسات التعليمية؛ حيث يساعدهم على بناء شخصيتهم حتى يكونوا قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين، ويمتد دور الأخصائي النفسي ليشمل الطلاب الفائقين والموهوبين أيضًا؛ وذلك لتزويدهم بالبرامج التي تُزيد من تفوقهم وتميزهم".

التربية النفسية

واختتمت الدكتورة أميرة فارس حديثها مشيرة إلى عدة نقاط تتمثل فيها أهمية التربية النفسية، وفي مقدمتها:

- تنمية شخصية الطلاب وتحقيق النمو المتكامل في أبعاده المختلفة النفسية، والجسمية، والعقلية، والاجتماعية، والخلقية، والمهنية.
- تدعيم أنماط السلوك الإيجابية، وتنميتها لدى المُتعلم.
- تعديل أنماط السلوك السلبية.
- تكوين الهوية الشخصية للطلاب، وتنمية القيم والمبادئ الإيجابية.
- القضاء على السلبيات والمخاطر التي تهدد الطلاب من الاستخدام السيئ للتكنولوجيا.

الزيارات الميدانية وتكوين الشخصية

يضيف الدكتور أحمد عامر، الخبير الأثري والمتخصص في علم المصريات: "أن الزيارة الميدانية للطلاب في مختلف المراحل التعليمية للمواقع الأثرية المتواجدة في معظم المحافظات المصرية، بمثابة خطوات هامة، ولها دور فعال في التوعية بأهمية الآثار، سواء كانت مصرية أو يونانية- رومانية، أو قبطية، أو إسلامية، فهي تساعد على ربط الطلاب ببلادهم وحضارتهم المتنوعة".

المُعايشة الواقعية

واستكمل حديثه: "أن رؤية الآثار المُتواجدة بشكل مباشر في المواقع الأثرية تُعد دافعًا كبيرًا للمعايشة والإحساس بها عمليًا وليس علميًا فقط، كما نجد في الزيارات التي تنظمها المدارس والجامعات للأماكن الأثرية المشاهدة الواقعية، التي تسهم في زيادة الرصيد المعرفي لدى الطلاب والشباب، بالإضافة إلى مساعدتهم على سهولة الاستيعاب للمعلومة بشكل مبسط وسلس؛ حيث إن الزيارات الميدانية أثناء التدريب تُعتبَر واحدة من أنسب الاستراتيجيات التي تدعم العملية التدريبية، بل من أقوى الوسائل في إيصال المعلومة والوصول للهدف بسهولة ويسر، بالإضافة إلى مساعدة الطلاب على فهم الأفكار والمفاهيم، وزيادة الإسهامات الثقافية للمجتمع".

الهوية والانتماء

واختتم "عامر" كلامه قائلًا "إن الهدف الرئيس من الزيارات الميدانية، هي نشر الوعي الأثري والثقافي، والتعريف بأهمية التراث المصري بين الشباب، بالإضافة إلى أهمية الآثار والتي هي أحد مصادر الدخل القومي المصري، كما أن الاهتمام بالحضارة المصرية يُساعد الشباب على تغيير طرق أفكارهم ورؤيتهم، والعمل على زيادة انتمائهم وولائهم للوطن، وبناء وعيهم وزيادة إدراكهم لمواكبة التغييرات، والتحديات ليصبحوا مواطنين صالحين ومتميزين، يشاركون في بناء الوطن وتنميته".

المجتمع المدني

والمساهمة في تطوير التعليم

تقرير: أميرة عبد الفتاح

من الضروري تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحسين النظام التعليمي، لأن هذه الشراكة القوية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تهدف إلى توفير فرص تعليمية أفضل، بالإضافة إلى أنها تسهم في تعزيز النمو الشامل للشباب المصري وتُعتبر هذه الخطوة واحدة من بن أبرز المبادرات الرئيسية في مجال تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣.

وفي هذا الصدد تشارك الدكتورة "سامية قدري"، أستاذة علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس، رأيها حول أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تطوير المناهج التعليمية، حيث تقول "يجب أن تكون بدايتنا في تسليط الضوء على أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني خاصة في الدول النامية التي تعاني من العديد من الأزمات في المجالات المختلفة مثل القطاع الصحي والقطاع التعليمي".

وتشدد "سامية" على "ضرورة أن يكون هناك شراكات بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، وتأتي الشراكة عندما تسمح الجهات المعنية بالأمور التعلمية بهذا، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات التي تعوق تلك الشراكات".

وتستكمل الدكتورة "سامية" "أن هناك شيئًا من الخوف والحذر من انفتاح مؤسسات المجتمع المدني على الجهات الحكومية التعليمية، ولتجنب ذلك الحذر يجب أن تكون هناك ثقة وأن يتم كسر الحواجز الموجودة".

وتوضح "سامية" كيفية مساهمة المجتمع المدني في تطوير التعليم، ويكون عن طريق تدريب وإعداد العاملين في قطاع التعليم من المعلمين والأخصائيين، بالإضافة إلى مساعدتهم في تكوين فصول لتقوية الطلاب على المستوى التعليمي.

وتؤكد "سامية" قدرة مؤسسات المجتمع المدني على إنشاء مدارس مستقلة بجانب المدارس الحكومية لخفض حمل أعداد الطلاب المتزايد سنويًا. وهي تؤكد أيضًا أهمية وجود قوانين مدنية تدير وتسهل من عملية الشراكة، مع وجود هيئات تنظم تلك العملية.

وتختتم "سامية": "أن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تقوم بالكثير والكثير لنهضة التعليم ولكن ذلك سيتوقف على المساحة التي تتيحها المؤسسات الحكومية المعنية بأمر التعليم في مصر".

مبادرات المجتمع المدني

بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي تهدف لإشراك المجتمع المدني في تطوير التعليم تتضمن مجموعة واسعة من الجهود المشتركة بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، وتتنوع هذه المبادرات بين تطوير

المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتحسين بنية المدارس وتوفير الموارد التعليمية من خلال تعزيز دور المجتمع المدني، يتم تحقيق تفاعل إيجابي بين الحكومة والمواطنين في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات التعليمية وتتميز هذه الشراكة بالشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى تطوير النظام التعليمي بشكل أكثر فاعلية وفعالية.

وسائل وآليات

يرى خبراء التعليم والمجتمع المدني أن هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها أن يسهم بها المجتمع المدني في تطوير التعليم، مثل:

تعزيز التواصل والشراكة: حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز التواصل والشراكة بين المدارس والأهالي والمجتمع المحلي يمكنه توفير المساهمات والخبرات والدعم للمدارس من خلال برامج تطوعية وورش عمل وأنشطة تعليمية إضافية.

توفير الموارد والفرص: يمكن للمجتمع المدني العمل على توفير الموارد المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز التعليم، يمكنه أيضًا توفير فرص التدريب والتطوير المهني للمعلمين وتعزيز توفر المواد التعليمية والمكتبات والتكنولوجيا في المدارس.

المراقبة والمساءلة: من خلال مراقبة جودة التعليم والمدارس وتقديم تقارير عن القضايا المستجدة والتحديات التي تواجهها النظام التعليمي، ويمكن أن يدفع المجتمع المدني الحكومة إلى تحسين النتائج وتوفير التغييرات اللازمة.

تعزيز المشاركة الأهلية: يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تعزيز مشاركة الأهليّة في صنع القرارات التعليمية، حيث يمكنه تنظيم جلسات حوارية واستطلاعات الرأي وورش العمل للاستماع إلى أصوات الأهالي وتلبية احتياجاتهم واهتماماتهم.

التوعية والتثقيف: من خلال المساهمة في تعزيز التوعية والتثقيف حول قضايا التعليم وأهميته، يمكنه تنظيم حملات توعية وندوات وفعاليات للتحدث عن أهمية التعليم والتحديات التي يواجهها النظام التعليمي.

على هذا النحو يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا حيويًا في تطوير التعليم من خلال المراقبة، وتعزيز التواصل والشراكة، وتعزيز المشاركة الأهلية، وتوفير الموارد والفرص، والتوعية والتثقيف، وتعاون المجتمع المدني مع الحكومة والمؤسسات التعليمية يمكن أن يساهم في تحقيق تحسينات فعّالة في نظام التعليم وتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع بشكل أفضل.

أهمية تدريس مواد التربية الأخلاقية والقومية

تدريس مواد التربية القومية والأخلاق يعد أمرًا ضروريًا لتنمية القيم والمبادئ الأخلاقية للطلاب وتشجيعهم على أن يكونوا أعضاء فاعلين ومسؤولين في مجتمعهم ويمكن توسيع تدريس هذه المواد عن طريق النقاش والتحليل العميق للمواضيع ذات الصلة وتطبيقها على الحياة اليومية.

تشجيع التفكير النقدي: من خلال تشجيع الطلاب على التفكير النقدي وتحليل المفاهيم والقيم المطروحة في المواد التربوية، وتطبيقها على الحياة اليومية والمشكلات الاجتماعية والأخلاقية المعاصرة.

تعزيز القيم الأخلاقية: ينبغي أن يعمل تدريس مواد التربية القومية والأخلاق على تعزيز القيم الأخلاقية مثل النزاهة، والصدق، والعدالة، والانتماء إلى المجتمع، وحسن المعاملة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم قصص وأمثلة ونماذج إيجابية تعكس هذه القيم وتوفر تجارب عملية للطلاب لتطبيقها في حياتهم اليومية.

تنمية الوعي الثقافي: يمكن توسيع تدريس مواد التربية القومية لتشمل تعزيز الوعي الثقافي للطلاب والتعريف بتراثهم الثقافي والتاريخي وقيمهم التقليدية، يمكن استخدام الزيارات الميدانية والأنشطة الثقافية لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة.

التركيز على التنمية الشخصية: يمكن لتدريس مواد التربية القومية والأخلاق أن يركز على التنمية الشخصية للطلاب، بما في ذلك تعزيز المهارات الاجتماعية والقيادية والتفكير الإبداعي، يمكن توفير الفرص للطلاب لتطوير قدراتهم ومواهبهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

التواصل مع أولياء الأمور: يجب تشجيع التواصل المستمر مع أولياء الأمور لمتابعة تقدم الطلاب في مواد التربية القومية والأخلاق والحصول على ملاحظاتهم وتعاونهم في تعزيز قيم التربية في المنزل أيضًا.

توظيف التكنولوجيا: يمكن استخدام التكنولوجيا في توسيع تدريس مواد التربية القومية والأخلاق، مثل استخدام الوسائط المتعددة والموارد الرقمية لتعزيز التفاعل والتعلم التشاركي وتوفير مصادر متنوعة للاستكشاف والبحث.

التدريب والتطوير المِهني: ينبغي توفير فرص التدريب والتطوير المهني للمعلمين لتعزيز قدراتهم في تدريس مواد التربية القومية والأخلاق. يمكن توفير ورش العمل والدورات التدريبية والمواد التعليمية المحدثة لمساعدة المعلمين على تطوير استراتيجيات تدريس فعالة في هذا المجال.

توسيع تدريس مواد التربية القومية والأخلاق يسهم في بناء جيل متعلم وأخلاقي وقادر على تحمل المسؤولية في المجتمع، يجب أن يُنفَّذ هذا التوسيع بشكل شامل ومتكامل، مع التركيز على المشاركة النشطة للطلاب وتطبيق مفاهيم التعلم العملي والتفاعلي في الحياة اليومية.

- أبرز المشاركات: تعزيز التواصل والشراكة.. توفير الموارد والفرص.. المراقبة والمساءلة.. تعزيز المشاركة الأهلية.. التوعية والتثقيف.. التربية الأخلاقية.

أمل دنقل

«أمكنة في الظل»

د. سامية قدري[1]

ثمة أمكنة قد لا يكون لها من الشهرة ما يجعلها تحت الأضواء، إلا أن إيكولوجيتها، وجمالها، وتاريخها، وبراعة قاطنيها وقدرتهم على استعمال مواردها البسيطة والمتاحة قد تجعلها أماكن يليق بها الضوء. وقد قادني الاهتمام بالمكان إلى أن أُقدم للقارئ العزيز سلسلة من المقالات حول بعض هذه الأماكن الموجودة بربوع مصر لعلها تكون سبيلًا لخروجها إلى النور.

* أستاذ علم الاجتماع – كلية البنات – جامعة عين شمس.

(٨)
أشمون (أرض الإله)

أشمون، تلك المدينة القابعة في أحضان دلتا النيل، والواقعة بين فرعي دمياط ورشيد وتحديدًا شرق فرع رشيد وتتبع محافظة المنوفية. أشمون هي مدينة موغلة في القدم، يُقال إنها أنشئَت قبل القاهرة والإسكندرية، وبها العديد من الآثار الفرعونية والمسيحية والإسلامية، كما أن معظم القرى بها ترجع إلى العصر الفرعوني. كثرت الروايات حول اسم أشمون لما تحمله من مقومات وسمات فريدة تاريخية الوجود؛ فيقال إنها على أحد أسماء أبناء نوح، وأنها باللاتينية تعني "أرض القمر"، وبالمصرية القديمة "أرض الله" أو أرض الإله آمون، الإله الخفي الأعظم للمصريين القدماء. وفي زمن آخر كانت تسمى "أشمون جريس" أو "الجريسات" تمييزًا لها عن أشمون طناح وذلك لقربها الشديد لقرية جريس. وأيًا كانت التسمية، فالمدينة متميزة تاريخيًا ولكنها تحولت في فترات طويلة إلى مدينة فقيرة ومُهمَلة، ولكن أبناءها حلموا بأن تعود مدينتهم إلى سابق عهدها، فقد حصلت المدينة على لقب أجمل مدينة مصرية في مسابقة تميز المدن بفضل جهود أهلها. ورغم خصوبة أراضيها

وإنتاجها لأجود أنواع المحاصيل الزراعية ولاسيما القطن، إلا أن معظم قراها قد اشتهرت بالأعمال اليدوية التي لاقت شهرة واسعة عالميًا. وتُعد قرى ساقية أبو شعرة، وساقية المنقدي، وجريس من القرى التي تشتهر بالأعمال اليدوية التي تتطلب مهارة عالية كصناعة السجاد اليدوي، والصَّدَف، والفخار، وهي صناعات منحتهما ميزة تنافسية لا على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضًا.

ساقية أبو شعرة: أيادٍ من حرير

ساقية أبو شعرة واحدة من هذه القرى ذات الشهرة العالمية؛ حيث إنها واحدة من قلاع صناعة السجاد اليدوي في الشرق الأوسط، عُرفت بهذا الاسم نسبةً إلى الإمام أحمد الشعراني المدفون بالقرية، ويُعد ضريحه أحد المزارات الإسلامية بها. يُحكى أنه أثناء زيارة الرئيس مبارك لقصر الإليزيه بباريس وجد اسم القرية على واحدة من السجاد المُعلق بالقصر، وعندما عاد إلى مصر زارها وأوصى بالاهتمام بها وبهذه الصناعة التي أوصلتها للعالمية. بالقرية حوالي ٠٠٠٦ نول حيث يُعد النول أحد مكوِّنات المنزل الأساسية؛ فالمنزل حتى و لو كان غرفة واحدة به نول لذلك يتعلم الأطفال، ذكورًا وإناثًا الحرفة منذُ نعومة أظافرهم، خاصة وأن الحرفة تُمارس داخل البيوت. إن المتتبع لمنتجات هذه القرية يدرك كم وكيف الإبداع التي تنسجه أيادي من مختف الأعمار، إبداع أهلها لأن تحظى بهذه المكانة، ولتكون الثانية عالميًا في صناعة السجاد اليدوي، وتصبح مزارًا ضمن برامج السياحة العالمية ويتم الاحتفاظ بمنتجاتها في القصور الرئاسية والتراثية، خاصةً وأن سجادها يُوصف "بسجاد العمر الطويل"؛ لأنه مصنوع من خامات عالية الجودة (الحرير والصوف) وبالاعتماد على التكنولوجيا في البحث عن التصميمات الجديدة. جملة القول، فإنك لا تملك إلا أن تشهد مباراة في الدقة والمهارة والبحث عن الجديد.

ساقية المنقدي: صناعة التغيير

واحدة من القرى الصغيرة القديمة التابعة أيضًا لمدينة أشمون، ذكرها ابن الجيعان في كتابه "التحفة السنية في أسماء البلاد المصرية بالساقية" المعروفة بالمنقدي باعتبارها إحدى كفور "شمما". ورغم كونها صغيرة وفقيرة، إلا أن اسمها تصدَّر المعارض الفنية الكبرى ومنتجات خان الخليلي لأنها اشتهرت منذُ سبعينيات القرن العشرين بصناعة المنتجات التراثية الصَّدَفية.

عندما نتحدث عن ساقية المنقدي، فإننا نتحدث عن كيفية صناعة التغيير من الداخل وإن التغيير يُمكن أن يكون بفعل فرد واحد. كانت القرية حتى سبعينيات القرن العشرين قرية صغيرة فقيرة يرحل أبناؤها للعمل في المدن القريبة أو بالقاهرة، وفي عام ٤٧٩١ ذهب أحد أبناء القرية وهو في سن السبع سنوات للعمل لدى أحد أقاربه بورشة لصناعة المنتجات الصَّدَفية التراثية بخان الخليلي. بدأ الطفل العمل كصبي لمناولة المونة أو الخامات المستخدمة في الحرفة للصنايعية الأكبر سنًا، وسرعان ما أتقن الصبي الحرفة وعمل بنفسه إلى أن التحق بالخدمة في الجيش، وعندما أنهى خدمته لم يفكر للعمل بخان الخليلي وإنما قرر أن ينشئ ورشة خاصة ببلدته، وسرعان أيضًا ما انتشرت الورش لتستوعب كل شباب القرية، بل كل أفرادها رجالًا ونساءً من مختلف الأعمار، وقد وصل الأمر ليكون بكل بيت ورشة. أصبحت ساقية المنقدي في سنوات قليلة رائدة لهذه الصناعة لا في مصر فحسب، بل في المنطقة العربية إلى جانب أنها تصدِّر منتجاتها إلى عدد من الدول العربية والأجنبية.

الجدير بالذكر أن هذه الحرفة من الحِرَف اليدوية الفنية التي تحتاج لمهارة عالية من جانب العاملين بها وفي مختلف مراحلها. فالعمل يتم بطريقة هندسية لإنتاج رسومات في غاية الدقة والإتقان وطريقة خاصة تتميز بها القرية، علاوةً على آلية العمل الجماعي فبدونها لا يُمكن أن تخرج منتجات بهذا التميز. فبداخل الورشة تجد نفسك أمام خلية من النحل، الجميع يتحرك والجميع يعمل بتركيز شديد في حلقات يكمل بعضها البعض. والجدير بالذكر أيضًا أن هذه الحرفة يرتبط بها العديد من الأنشطة الحرفية مثل النجارة، والدهانات، والتنجيد... وغيرها.

جريس، قلعة صناعة الفخار في الوجه البحري

تُعد قرية جريس واحدة من أقدم قرى مصر، وكانت قديمًا تحظى بمكانة مُهمة كميناء على النيل، بعد روض الفرج ودمياط ورشيد، ترسو إليه القوارب والصنادل، كما تُعد ورشة كبيرة لصناعة الفخار منذُ آلاف السنين لما تمتلكه القرية من مقومات هذه الحرفة كتوافر الطينة السوداء الكثيفة، مصدر دائم للمياه من النيل، مهارة الأيدي وخفة حركة القدم التي يتوارثها أبناء جريس جيلًا بعد جيل، وجود الحطب التقليدي (قش الرز، وأعواد الذرة والقطن الجافة) التي تُستخدم كمواد إضافية للطين قبل حرقه. ولا يوجد شارع أو سطح منزل يخلو من الفخار الذي يُصنَع بطرق بدائية: الدولاب الذي يُدار بمشط القدم، وأدوات النحت، وفرن الحرق الذي يعتمد على أعواد حطب الذرة والقطن، ورغم ذلك فالمهنة توفر فرص عمل لأبناء القرية مع اهتمامهم بالتعليم وانخفاض نسبة الأمية.

د.منى أبو طيره

التفكير الإيجابي

ودوره في حل مشكلة الضغط العصبي (١)

في هذا المقال -عزيزي القارئ- نتناول معًا مشكلةً نعاني منها جميعًا دون استثناء، وإن كنا لا نستطيع جميعًا التعامل معها بنجاح، ولهذا أطرح هنا بعض الأفكار التي تحول دون قدرتنا على التعامل مع **الضغط العصبي** بالشكل المطلوب حفاظًا على صحتنا الجسيمة والنفسية.

بدايةً، أنوِّه إلى أن الضغط العصبي ليس حكرًا على فرد دون الآخر وإنما يتخلل كل طبقات المجتمع، ومن ثم فعلينا جميعًا أن نتعامل مع تقلب الظروف في حياتنا اليومية، وأن نتكيف باستمرار مع المواقف الجديدة

وطالما نشعر أننا مسيطرون على الأمور، فنحن بخير، ولكن عندما نحس بأننا فقدنا السيطرة، تبدأ أعراض الضغط العصبي في الظهور، هذه الأعراض التي تبدأ بإنذارات توجَّه قبل أن تقع في مرحلة الإنهاك التي قد تؤدي بك في النهاية إلى الانهيار العصبي أو الأزمة القلبية. ولذا من المهم -عزيزي القارئ- أن تنتبه إلى هذه الأعراض الجسمية والنفسية وهي كالتالي:

أولًا: الأعراض الجسمية، وتتمثل في الإحساس بالغثيان أو الدوار وضيق التنفس، أو الإفراط في الأكل أو فقدان الشهية، أيضًا الإفراط في التدخين فضلًا عن اضطرابات في النوم والأرق وأحيانًا آلام الظهر أو العنق أو الصداع.

ثانيًا: الأعراض النفسية، وتتمثل في تدهور الذاكرة، والإحساس بالإحباط أو الرغبة في البكاء، وأحيانًا الميل إلى العنف وأيضًا عدم القدرة على اتخاذ القرارات وربما الإحساس بالفشل وفقدان التركيز وبعض أعراض الاكتئاب والقلق والتوتر.

إذا كان لديك مشكلة، أو كنت تعاني من الضغط العصبي، فسوف تظهر عليك بعض هذه الأعراض الجسمية والنفسية السابقة، فإن كان لديك مشاكل في النوم وتعاني من بعض أعراض الاكتئاب، فليس مُتوقَّعًا لك أن تحل المشكلة التي أدت إلى الضغط العصبي وأنت في هذه الحالة بل سيتفاقم الموقف، ولأنك فاقد القدرة على التركيز، فلن يمكنك حل المشكلة، بل ربما تشعر أنك فاشل مما يزيد من أعراض الاكتئاب لديك ويقلل أكثر من قدرتك على التركيز، وهكذا تجد نفسك تدور في حلقة مفرغة ولكي تقطع هذه الحلقة المفرغة جرب هذه الخطوات المساعِدة على الحد من أعراض الضغط العصبي:

- انسحب بأسرع ما يمكن واجلس في مكان ما.
- خذ نفسًا عميقًا وأغمض عينيك وأنت تخرجه.
- خذ نفسًا عميقًا آخر وتأكد أنك لا تجز على أسنانك
- خذ نفسًا عميقًا آخر وأرح كتفيك.
- خذ نفسًا عميقًا آخر وأبسط كفيك.
- خذ نفسًا عميقًا واكتم هذا النفس لمدة خمس عدات ثم أخرِج النفس ببطء، وكرِّر هذه الخطوة خمس مرات على الأقل.

هذه التمرينات سوف تقلل من حدة الأعراض، وتمكِّنك من التفكير بوضوح لأنك ببساطة سوف تشعر بالهدوء وتسمح للأكسجين أن يصل للمخ مرة أخرى وذلك لأنك عندما تتوتر، تنقبض كل عضلاتك وأعضاء جسمك ومن ضمنها الجهاز التنفسي، وهذا يؤثر على كفاءة التنفس، وبالتالي تصبح كمية الأكسجين التي تستنشقها أقل، مما يقلل من كفاءة نشاطك الذهني.

وهناك -عزيزي القارئ- بعض النقاط التي تؤدي بك إلى المعاناة من الضغط العصبي، إذا استطعت التخلص منها، وفكرت بطريقة أكثر إيجابية، سوف يساعدك ذلك على عدم الوصول إلى هذه المرحلة الحرجة من الضغط العصبي، تعالَ معًا نناقش ونطرح سويًا هذه الأفكار وسوف نبدأ في هذا المقال بالفكرة الأولى ثم نتناول الأفكار الأخرى في المقال التالي.

الفكرة الأولى:

"أشعر بأنني لا أستطيع تحمل أعباء العمل"

دعنا في البداية نفصل بين كونك تشعر بذلك في ساعات العمل العادية، أو لأنك تعمل أكثر من عدد الساعات المحدَّدة ومن المهم أن نؤكد على أن كونك تعمل عدد ساعات كثيرة لا يعني أنك تتقن عملك فلا تخلط بين الكيف والكم.

والأسئلة التي يجب أن توجهها لنفسك في هذه الحالة هي:

هل تشعر بعدم قدرتك على تحمل أعباء العمل لأنك غير مُنظَّم؟ أم لأنك لا ترتب أولوياتك؟ أم لأنك لا تفوض بعض المهام للآخرين؟ أم لأنك لا تستطيع أن ترفض طلبًا لمديرك أو زميلك أو ابنك أو شريكك، فأنت لا تستطيع أن تقول "لا"؟

طرح مثل هذه الاسئلة هي أيضًا مفاتيح الحل، فإذا كنت تعاني من الفوضى، فعليك أن تتعلم التنظيم في كل شؤونك، وأن تضع أولوياتك بصورة صحيحة، فلا تحاول القيام بثلاثة أشياء في وقت واحد، وأن تبدأ يومك في العمل بكتابة قائمة الأعمال التي عليك القيام بها اليوم. وقبل أن تبدأ في أي من الأعمال، حاول أن تفوض بعض المهام للآخرين. أما بقية المهام فابدأ فيها بالأصعب حيث يكون مستوى طاقتك في الصباح أعلى منه في المساء. وعند انتهائك من الأصعب سوف تشعر بشعور طيب حتى نهاية اليوم؛ وذلك لأنك نجحت في إنجازها ولم تُؤجَّل.

والسؤال الآن: ماذا لو لم أستطع أن أنهي قائمة أعمال اليوم وتكرر ذلك مرارًا؟ في هذه الحالة تحتاج إلى أن تفكر بشكل مختلف وتسأل نفسك بعض الأسئلة منها: هل تضع دائمًا مهامًا أكبر مما تتسع له ساعات العمل اليومية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فعليك أن تعيد تنظيم وتخطيط هذه المهام، وربما يُفضَّل تجزئتها على مراحل، أما إذا كانت الإجابة بالنفي، فربما يرجع ذلك إلى الطريقة التي تتعامل بها مع نفسك، أعني أنك ربما تفكر بأنك ماكينة عمل لا تخطئ، أو تتحمل الكثير من الأعمال، حتى وأنت تعلم أنك لن تستطيع إنجازها في الوقت المحدَّد.

هنا عليك أن تتعلم كيف ومتى؟ ولا بد أن تنطق بهذه الكلمة "لا"، ويمكن أن تقول "لا" بوضوح ودون عنف أو غلظة في القول، ولكن الغرض من هذه الكلمة ألا تكون موضعًا للابتزاز من الآخرين الذين يلقون عليك بالأعمال الإضافية، أو حتى الابتزاز من نفسك وذلك عندما تتهمها بالتقصير والتخاذل؛ فلكل منا قدرةٌ على التحمل لا يستطيع أن يعمل بعدها، وإن فعل فسوف يكون المخرج رديئًا والآثار النفسية والجسمية وخيمة. عليك إذَن أن تحافظ على نفسك من خلال القياس الحقيقي لقدرتك واحترام هذه القدرة، واجعل الآخرين يحترمون ذلك أيضًا.

والآن: هل الفكرة السابق طرحها هي فقط المسؤولة عما تعانيه من الضغط العصبي أم أن أفكارًا أخرى تساهم في ذلك؟ الإجابة على هذا السؤال سوف تجدها -عزيزي القارئ- في المقال التالي.

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 8/7/6/ 1425 2262 02 002

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss